

دقة المحدثين في نقل

السنة وتدوينها

ونشأة علمي مصطلح الحديث، والجرح والتعديل

الدكتور :

عمر محمد عمر عبد الرحمن

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

دقة المحدثين في نقل

السنة وتدوينها

ونشأة علمي مصطلح الحديث، والجرح والتعديل

الدكتور :

عمر محمد عمر عبد الرحمن

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

١



مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلامُ علي مَنْ لا نبي بعده ..

وبعد ...

فلقد حاولَ المشاغبونَ الذين أنكروا السنَّةَ النبويَّةَ ورفضوها كمصدرٍ مِنْ مصادر التشريع الإسلاميِّ أن يُثيروا القلاقلَ، ويُشوشوا علي المسلمين في دينهم، وسنَّة نبيهم ﷺ متوهمين أنَّهم بذلك قادرونَ علي تنحية السنَّة المطهرة جانباً، حتَّى يُفتحَ أمامهم الطريق للخوضِ في القرآن الكريم وطريقة نقله التي أجمع العارفون والعاملون بل والمسلمون علي أنَّه نُقلَ نقلاً متواتراً جيلاً بعد جيلٍ، لا يشك في ذلك إلَّا مَنْ لا حظَّ له في الإسلام، ولمَّا وجدوا الطريق صعباً أمامهم في هدم القرآن، أخذوا يُثيرون القلاقل حول سنَّة النبي ﷺ مرةً بالتشكيك في كتابتها، ومرةً بالتشكيك في نقلتها، وأخري بالتشكيك في ألفاظها متوهمين - إنَّ أحسن الظنِّ بهم - أنَّها تُعارض القرآن، والسنَّة لا تُعارض القرآن ولا يضرب بعضها بعضاً إلَّا في رأس كل مدعٍ أفاكٍ أشر . والله بما يعملونَ محيطٌ!

٣

وفي هذه الرسالة الموجزة حاولتُ أن أوضح حقيقة نقل السنّة المطهرة وكتابتها وإذن النبي ﷺ في كتابتها، مبيّناً المنهجية العلميّة التي اتبعها العلماء في تسجيلهم للسنّة وتدوينهم الحديث النبويّ الشريف، ثمّ أعقبتها ببيان نشأة تدوين علم الحديث وعلم الجرح والتعديل كتتمّة مهمةٍ ولازمةٍ لبيان المنهجية العلميّة التي سارَ عليها المحدثون في نقل السنّة والتحقق من ألفاظها، حتّى يتسنى لهم تمييز الصحيح من الدخيل، والغث من السمين. والله من وراء القصد .

فإلّهمّ هذا منك، وعنك، وفيك، وبك، وإليك؛

أشرح به صدري، وارفع به وانفع يا حنان!

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات!

أبو صهيب

عمر محمد عمر عبد الرحمن

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ
إِلَيْهِمْ فَسَعَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ
الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾

[النحل: ٤٣ - ٤٤]..

١- تدوين السنّة النبويّة :

في ماضي الزمان كان المؤرخون يعتمدون على مجرد الرواية ويسجلونها هكذا كما وردت، والكتب تمتلئ بهذه الروايات وتتضخم تضخمًا عظيمًا.

والقراء يقرأون هذه الكتب بإكبارٍ وإعزاز واحترام، وهم يجهلون الجهل كله أنّهم باحترامهم لهذه الكتب يكون مثلهم كمثل الذي يستسمن ذا ورم، واستمرّ الحال على هذا النحو في الشرق وفي الغرب إلى أن جاء عبد الرحمن بن خلدون في القرن الثامن الهجريّ فلم يعجبه هذا الحال، ولم ينخدع بالورم فيستسمنه، وإنّما رأى أنّ التاريخ يحتاج إلى منهج، ومنهجه غائب ولن ينصلح التاريخ ورواياته إلّا على أساس من منهج سليم.

والتفت ابن خلدون التافئة صائبةً إلى النص نفسه الذي يتناقله الرواة، ورأى أن هذا النص يحتاج إلى تحليل وتمحيص ودراية، ووضع لذلك علمًا خاصًا اقترحه وأسماه (علم العمران) ، ثمّ بيّن أنّ علم العمران علمٌ مهمٌّ لأمرين :

٦

أحدهما: أَنَّهُ سيصلح من التاريخ ورواياته ويذيب عنه
شوائب الهوى وحكايات الخيال،

وثانيهما: أَنَّ هذا العلم سيؤسس على قواعد، ويضم مجموعة
مِنَ المسائل، وستكون له غاية تؤدي إليها وسائل.

والعلم بهذا المعنى يكون شريفاً في ذاته عظيمًا، لأنَّهُ يؤدي
غرضه ويضيئ النفس البشرية منطقة كانت قد أظلمت^(١).

وفرِح التاريخ والمؤرخون بصنيع ابن خلدون، ثُمَّ هبت
الرياح على هذا الضوء الخافت وحاصره الظلام محاصرة شديدة
حتى بدا مختفيًا عن العيون إلى أن جاءت العصور المتأخرة ففتشت
في التاريخ الإسلامي، وعثرت على هذه المحاولة القديمة فطورتها
فظهرت للناس تحمل سمة فلسفة التاريخ، ثم عاد به المؤرخون
والعلماء على وجه العموم إلى وضعها الأول (علم العمران) وهو
الذي ظهر فيما بعد يحمل أسماء مختلفة إلى أن اصطاح أهل الفن
على تسميته بـ (علم الاجتماع).

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٤ وما بعدها.

٧

والذي ينظر في هذه المحاولات جميعاً يرى أنّ النص التاريخيّ
قد احتاط به المنهج من ناحيتين،

الناحية الأولى: تتصل بالرواة،

والناحية الثانية: تتصل بالنص المروي.

المؤرخون يفعلون ذلك ويحاولون محاولات لم تستقر بعد،
في حين أنّ هناك جمهرة من علماء المسلمين منذ القرن الأول
الهجري وما بعده بقليل قد انتهوا تماماً من وضع المناهج الدقيقة
التي تتصل بالسند وتتصل بالمتن على السواء .

ولم يكن الدافع وراء هؤلاء المحدثين هو إنشاء علم له
شرف العلم في ذاته فحسب، ولم يكن هدف المحدثين هو إنشاء
علم له من القواعد ما يصون بها علماً آخر وكفى، ولكنهم
يقصدون إلى ذلك قصداً ثانياً .

أمّا قصدهم الأول فقد كان هو الحفاظ على سنة النبي ﷺ
من الضياع أو الاختلاط، كان قصدهم الأول ألا يتسلل إلى سنة
النبي ﷺ أمور ليست منها، وألا يتفلت ويخرج من سنة النبي ﷺ

٨

أمور هي من صميم هذه السنّة، وهي صحيحة النسبة إلى خاتم المرسلين ﷺ.

ولقد كانت نيتهم منعقدة على أنّهم يبذلون هذا الجهد وهم يقصدون من ورائه رضا الله ﷻ، ومحبة رسوله ﷺ، والتقرب إلى الله بالحفاظ على سنة نبيّه وإنقاذ أمته من أن يضيع جزء من تشريعها وهم ينظرون .

إنّ علماً من العلوم يكون الدافع وراء العمل فيه والبحث في مسأله الحصول على محبة الله ورضاه، لهو علم قد حصل على السهم المعلي وحاز قصبه السبق في ميدان السباق بين العلوم .

والذي يقرأ بإخلاص في تاريخ هؤلاء القوم يجد بعناية أنّ النّاس قد خدموا العلم خدمة عظيمة، ووضعوا أيديهم على الجانبين جميعاً من جوانب منهج التاريخ وهما فحص السند وفحص المتن جميعاً .

وقد أطلقوا على فحص السند وما يلزمه من قواعد اسم (علم الحديث رواية) كما أطلقوا على فحص المتن اسم (علم الحديث دراية).

وتقدّم النَّاسُ تقدُّمًا عظيمًا في هذين الجانبين جعل بعض الكاتبين يقول ونحن نوافقه فيما يقول كما يوافقه غيرنا في مقالته (لا يستطيع مَنْ يدرس موقف العلماء — منذ عصر الصحابة إلى أن تمَّ تدوين السنَّةِ — من الوضع والوضايع وجهودهم في سبيل السنَّةِ وتمييز صحيحها من فاسدها، إلَّا أَنْ يحكم بِأَنَّ الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وَأَنَّ الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلميَّة للنقد والتمحيص، حتَّى لنستطيع أن نجزم بِأَنَّ علماءنا ﷺ، هم أول مَنْ وضعوا قواعد النقد العلميِّ الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وَأَنَّ جهدهم ذلك جهدٌ تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم^(١)).

في أيام النبي ﷺ كان الصحابة ينقلون عن النبي ﷺ أقواله وأفعاله، والصحابي يسمع من النبي ﷺ، ثم ينقل إلى صحابي آخر شاء الله ألا يكون معه في مجلس النبي ﷺ، وإنما شغلته عنه ما يوجه الإسلام إليه النَّاس من الانشغال بأسباب المعاش وتحصيل الأرزاق.

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٠.

١٠

وكان الصحابة رضي الله عنهم يحبون مجالس النبي صلى الله عليه وسلم ويستجيون للإسلام في نفس الوقت حين يطالبهم بالعمل من أجل تحقيق الرزق والأخذ في أسبابه.

وكانوا يحرصون الحرص كله على الاستجابة لأمر الله وعلى ألا يضيع منهم شيء من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدور في مجلسه، فكانوا يحتالون لذلك بأن يتفق اثنان من الصحابة على أن يتبادلا الحضور مع النبي صلى الله عليه وسلم وملازمته يوماً بعد يوم، فهذا يذهب يوماً لتحصيل معاشه، في حين أن زميله يلزم النبي صلى الله عليه وسلم نهاره ويحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله وفعله، فإذا جاء صاحبه قص عليه ما سمع ورأى من النبي صلى الله عليه وسلم فيحفظه عنه، وفي اليوم الثاني يتبادلان المواقع، فالذي انشغل بالأمس في تحصيل معاشه يلزم النبي صلى الله عليه وسلم اليوم ويتابع مجالسه ويذهب أخوه ليأخذ في تحصيل أرزاقه وينشغل بأسباب معاشه، فإذا ما عاد سمع من صاحبه ما رآه من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وما سمعه منه .

واستمرَّ الحال على هذا النحو يأخذ الصحابة بعضهم عن بعض، لا يرو أحدهم رواية صاحبه، ولا يطالبه على ما نقله بالدليل.

١١

فالصحابة جميعاً يسمعون من النبي ﷺ سماع العبادة والطاعة، وهم جميعاً ينظرون إلى النبي ﷺ نظرة من يتغى أن يقلده طمعا في رضا الله ومغفرته.

ولم يكن الواحد منهم يحتوي قلبه على شئ خفي يعتقده أو يعتنقه بقصد الكيد إلى الإسلام ونبيه .

وعاش المسلمون على هذا النحو يتقبل الواحد منهم رواية إخوانه من غير أدنى تحفظ .

إسناد الحديث :-

وكان ما كان مما أرادهُ اللهُ ﷻ من الفتنة الكبرى، ونشأ في ظل هذه الفتنة ما نشأ من الأحزاب السياسيّة التي تحولت فيما بعد إلى فرق دينيّة.

والأحزاب السياسيّة في كل عصر ومصر يرتكب كل حزب منها في سبيل تأييد مذهبه الصعب والذلول.

والذي كان يروج من أمور السياسة في ذلك العصر هو ما يخاطب المشاعر الإيمانيّة، فالناس جميعا كانوا مسلمين، وإسلامهم قوي جارف، وكانوا مؤمنين وإيمانهم أثرٌ على سلوكهم في

١٢

الحياة، ومن أراد أن تكون له الغلبة حاول أن يقترب من الدين
يؤيد ما ارتآه بنصوصٍ منه.

والذين يكونون على جادة الطريق لن يعدموا هذه
النصوص الصحيحة النسبة إلى النبي ﷺ ، كما أنهم لن يعدموا
الفهم الصحيح في كتاب الله وسنة رسوله، فالحق أبلج ظاهر لن
يتنكب الطريق إليه إلا صاحب هوى أو ابتداع .

الذين هم على جادة الطريق إذن سيجدون ما يؤيدهم في
مذهبهم وينصرهم على الشيطان وحزبه.

غير أن سنة الله في خلقه اقتضت أن يكون للحق مناوئ،
وأن يكون في مقابلة النور ظلمة، وفي مقابلة الهدى ضلال، وفي
مقابلة الرأي الرأي الآخر.

وأصحاب الرأي الآخر في عصر الفتنة الكبرى كثيرون
رأى بعضهم أن يضع الحديث لتأييد مذهبهم فوضعوه، وفطرة
الناس ما زالت سليمة.

وإلى جوار هؤلاء أناس آخرون غير المسلمين قد انهزموا
أمام المسلمين في ساحات القتال، فرأى كبرائهم ومفكروهم أن

١٣

يدخلوا على المسلمين في دينهم بقصد تشويه نصوصه وإضافة ما ليس منها إليها، وإخفاء ما هو منها إن أمكن ذلك.

أضف إلى هذين بعض الجهلة من الناس الذين خيل إليهم أنه بالإمكان حمل الناس على الأعمال الصالحة بأحاديث مبتكرة ترغبهم في هذه الأعمال بكثرة الثواب عليها أو بالتحويق من أضرارها أو التكاثر عنها.

حدث ذلك كله والفطرة في نقائها وسلامتها وكثير من الصحابة ما يزال حيا، فتنبهوا لذلك ووضعوا خطة عاجلة لمقاومته، والزمان ما يزال زمان الصحابة والوقت ما يزال متاحا جدا للفحص والتنقية.

تَبَّه من الصحابة رجال فلم يقبلوا من حديث رسول الله ﷺ إلا ما عرفوا إسناده، وإلا ما عُرِضَ عليهم أسماء رجاله.

ولم يكونوا سلبيين أمام النص، ولكنهم كانوا يبصرونهم يفهمون ويميزون بين صحيح النسبة للنبي ﷺ، وما زُيِّفَ عليه.

وها هو ابن عباس رضي الله عنهما تروي عنه مواقف تنسب إليه فتؤكدها ما ذكرت لك.

١٤

جاءَ في مقدمة صحيح مسلم: وحدثني محمد بن عباد وسعيد بن عمرو الأشعثي جميعاً، عن ابن عيينة، قال سعيد: أخبرنا سفيان عن هشام بن حجير عن طاوس، قال: جاء هذا إلى ابن عباس رضي الله عنه (يعني بشير بن كعب) فجعل يحدثه فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا، فعاد له ثم حدثه، فقال له: عد لحديث كذا وكذا فعاد له، فقال له: ما أدري، أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا؟ أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا؟ فقال ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه. فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه. اهـ

وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إنما كنا نحفظ الحديث. والحديث يُحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما إذ ركبتم كل صعب وذلول فهيهات . اهـ

وفي مسلم أيضاً إلى مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس رضي الله عنه فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس! مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله

١٥

ولا تسمع، فقال ابن عباس: إننا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلّا ما نعرف.

وعن ابن أبي مليكة، قال: كتبت إلى ابن عباسٍ أسأله أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني. فقال: ولد ناصح أنا أختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه، قال فدعا بقضاء علي. فجعل يكتب منه أشياء ويمر به الشيء فيقول: والله ما قضى بهذا علي. إلّا أن يكون ضل.

وعن طاوسٍ قال: أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي خيئته فمحاها إلّا قدر. وأشار سفيان بن عيينة بذراعه .

وعن أبي بكر بن عياش قال: سمعتُ المغيرة يقول: لم يكن يصدق عليٌّ خيئته في الحديث عنه، إلّا من أصحاب عبد الله بن مسعود.

حرص الصحابة هذا الحرص كله بعد عصر الفتنة وما نجم عنها، وحرص كحرصهم كبار التابعين الذين عاصروهم، وقد بلغ من هذا الحرص أن متأخري الصحابة وأوائل التابعين ما كانوا

١٦

يخجلون بجهدهم في طلب العلم، وإنما كانوا يرتحلون من مصر إلى مصر قاطعين الفيافي والقفار من أجل حديث واحد أو بعض حديث كانوا يعرفون أن فلانا سمعه من رسول الله ﷺ أو سمعه ممن سمعه من رسول الله ﷺ.

وما كانوا يحبون أن يأخذوا ذلك بكثرة الوسائط، ولذا فقد حملتهم الرغبة في العلم الصحيح إلى كثرة الارتحال.

وكأني بك مأخوذاً مشدوهاً وأنت تتصور ابن عم رسول الله ﷺ يقول لك أنه كان يعلم أن حديثاً ما عند فلانٍ من الناس، وهو يحب أن يعلمه من مصدره، ولو أرسل إلى راوي الحديث كي يأتيه ويحدثه لفعل مغتبطاً بذلك راضياً، ولكن ابن عباس لم يشأ أن يفعل فكان يذهب إلى الرجل الذي يريد أن يعلم من طريقه في وقت الظهيرة فيكره أن يزوجه فيقبل أمامه حتى يخرج إليه فيسأله عن الحديث، وإن بعضهم ليخرج إلى ابن عباس وهو على هذا الحال، وابن عباس يسأله ويأخذ عنه، والعالم يعطيه ثم يقبل يديه وهو يقول له: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا، ويقبل ابن عباس يده ويقول: هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا.

١٧

أهذا حديث العواطف والأشجان أم أنه حديث الواقع التاريخي الذي يؤكد حرص الأمة في خاصتها على أهل بيت نبيها، وحرص آل بيت النبي على عدول الأمة الذين يتوارثون علمها .

وقد أحسن ابن عبد البر رحمته الله حين كتب قطعة يبين من خلالها جهود العلماء من صغار الصحابة وكبار التابعين في طلب العلم، وتحري الدقة في ذلك تحريا غير معهود في أمة من الأمم، ولكن الله أراد لأمة النبي الخاتم أن تحافظ على علم نبي أخبر به بعد أن أوحى إليه به، فكان للأمة رصيذاً محفوظاً من الضياع إلى أن يقبض الله العلماء فيخلفهم الجاهلون فيسألون فيجيئون بغير علم فيضلون ويضلون.

وأنا سأنقل إليك الآن قطعة ثمينة تعبر عن اهتمام صغار الصحابة وكبار التابعين بسنة سيد المرسلين ﷺ، كتبها عالم جليل هو ابن عبد البر ، لا أجد مني عوضاً عن كلامه فأردت أن أنقل كلامه بين يديك لعل الله يفتح له باباً من أبواب قلبك فتسر بما فعل رجال السلف من أمتك، قال تحت عنوان باب ذكر الرحلة في طلب العلم: [حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا

١٨

قاسم بن أصبغ قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد بن زياد قال حدثنا صالح بن صالح الهمداني قال حدثنا الشعبي قال حدثنا أبو بردة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "أئما رجل كانت عنده وليدة، فعلها وأحسن تعليمها، وأدبها فأحسن تأديبها، وأعتقها فتزوجها فله أجران، وأئما رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بي فله أجران، وأئما مملوك أدى حق مواليه وأدى حق ربه فله أجران" خذها بغير شيء قد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة (كان) الشعبي يقوله.

وحدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير حدثنا محمد بن سعيد أخبرنا شريك عن صالح بن حبان عن عامر قال: حدثني أبو بردة عن أبيه عن النبي ﷺ مثله، قال وقال عامر: أخذتها مني بلا شيء وقد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة.

أخبرنا أحمد بن قاسم قال أخبرنا قاسم بن أصبغ قال أخبرنا الحارث بن أبي أسامة قال أخبرنا هدية ويزيد بن هارون — واللفظ هدية — قال حدثنا همام قال حدثنا القاسم بن عبد

١٩

الواحد قال سمعت عبد الله بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله قال: بلغني حديث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، فابتعت بعيرا فشددت عليه رحلي ثم سرت إليه شهرا حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس الأنصاري فأتيت منزله وأرسلت إليه أن جابراً على الباب، فرجع إلى الرسول فقال جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم. فخرج إلى فأعتنقته واعتنقني، قال قلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعته أنا منه، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "يحشر الله تبارك وتعالى العباد أو قال الناس — شك همام ، وأوماً بيده إلى الشام — حفاة عراة غرلاً بُهما ، قال قلنا ما بُهما ؟ قال : ليس معهم شيء ، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد ويسمعه من قرب : أنا الملك الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى اللطمة. ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة. قال قلنا له كيف وإنما نأتي الله ﷻ حفاة عراة غرلاً قال: بالحسنات والسيئات.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا إسماعيل بن محمد بن محفوظ الدمشقي قال حدثنا أحمد بن علي بن سعيد

القاضي قال حدثنا شعبان بن فروخ قال حدثني همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد قال: حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل أن جابر بن عبد الله حدثه قال: بلغني، فذكره .

وروى سفيان بن عيينة عن ابن جريح قال : سمعت شيخنا من أهل المدينة قال سفيان هو أبو سعيد الأعمى يحدث عطاء أن أبا أيوب رحل إلى عقبة بن عامر فلما قدم مصر أخبروا عقبة فخرج إليه قال: حدثنا ما سمعته من رسول الله ﷺ في ستر المسلم لم يبق أحد سمعه غيري وغيرك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من ستر مسلما على خزية ستره الله يوم القيامة" فأتى أبو أيوب راحلته فركبها وانصرف إلى المدينة وما حل رحله.

وذكر الحلواني قال: حدثنا زيد بن الحباب قال حدثنا ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان يبلغنا الحديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، فلو شاء أن أرسل إليه حتى يجيئني فيحدثني لفعلت، ولكني كنت أذهب إليه فأقبل على بابه حتى يخرج إلى فيحدثني.

حدثني ابن عباس قال حدثني ابن أبي مريم قال حدثنا خالد بن نزار قال حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد قال، قال سعيد : إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد.

قال أبو عمر: روينا هذا الخبر من طرق عن مالك من رواية ابن وهب وعبد الرحمن بن مهدي عن مالك أن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد. ووصله خالد بن نزار عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، وخالد بن نزار مصري ثقة. أخبرنا أحمد بن عبد الله ابن محمد قال حدثني أبي قال حدثنا عبد الله بن يونس قال حدثنا بقي بن مخلد حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع عن سفیان عن رجل لم يسمه أن مسروقاً رحل في حرف، وأن أبا سعيد رحل في حرف.

قال أبو بكر: وحدثنا ابن عيينة عن أيوب عن مخلد عن الشعبي قال: ما علمت أن أحداً من الناس كان أطلب لعلم في أفق من الآفاق من مسروق. قال حدثنا وكيع حدثنا علي بن صالح عن أبيه قال حدثنا الشعبي بحديث ثم قال لي أعطيتك بغير شيء وإن كان الراكب ليركب إلى المدينة فيما دونه.

وحدثنا عبدة بن سليمان عن رجل قال قال لنا الشعبي في حديث أعطيناها بغير شيء، وإن كان الراكب ليركب فيما دونها إلى المدينة.

قال وحدثنا زيد بن الحباب عن شعبة عن عمارة عن أبي مجلز عن قيس بن عبادة قال خرجت إلى المدينة أطلب العلم والشرف حدثنا يونس بن عبد الله بن معتب قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا الفريابي قال حدثني أحمد بن أبي الحواري الدمشقي قال حدثنا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله الحضرمي قال: إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه..^(١).

إنني أتأمل كلام ابن عبد البر وهو يحكي عن صغار الصحابة وكبار التابعين هذا الحديث عن ارتحالهم في طلب العلم، فأظن أن الخيال ما كان يستطيع أن يرسم صورة لجيل من الأجيال يبلغ من جهود هؤلاء ولا عشر معشارهم.

(١) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لأبي عمر يوسف بن عبد البر، ج

ثم أتساءل: ما الدافع وراء هذا الجهد المبذول، وما المحرك وراء هذا العمل المضني إلى حد استفراغ الوسع والطاقة؟ .

وكان الجواب أولاً: ما ذكرت لك من أن الدافع وراء هذا كله هو هذا الحرص على رضا الله ونوال مغفرته، وثانيًا: أن هؤلاء قد رأوا أن من آفات الأخبار رواتها، فأرادوا أن يتجنبوا الوسائط ما أمكنهم ذلك، فيأخذون الخبر من مصادره، ويرشفون رشقات علمية من هذا المعين الرائق الذي صلته برسول الله ﷺ مباشرة، وأنوار النبوة لم تنقطع عنه.

هذا لونٌ من ألوان تحمل الأخبار، وهذا درب فريد في المناهج حين ينهجه علماء المسلمين الذين أخذوا على عاتقهم نقل سنة رسول الله ﷺ كما وقعت.

والناس في طول البلاد وعرضها لم يأخذوا على علماء المسلمين مأخذًا في تحملهم الحديث فيما عدا أصحاب الهوى ومرضى القلوب، والمناهج العلمية تأباهم وترفضهم، يرحم الله صغار الصحابة وكبارهم، ويرحم الله أوائل التابعين وأواخرهم، ويرحم الله من أخلص في دينه قولًا وعملاً .

ولم يكن تحمل المشاق في سبيل الرواية، ولم يكن تحمل قسوة الرحلة من هنا إلى هناك في سبيل حرف أو حرفين هما ميزة علماء المسلمين الوحيدة التي تميزهم في مجال المنهج التاريخي، وإنما كانت لهم ميزة أخرى لا تقل عن هذه الميزة اعتباراً، إذا أردنا المفاضلة بين الرجال في مجال ابتكار المناهج واصطناعها.

وهذه الميزة التي نقصد إليها هي ما يعرفه علماء الحديث باسم (الإسناد)، والإسناد هو: (رفع الحديث إلى قائله) وهو والسند (متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما)، كما ذكره الطيبيُّ إذ السند هو الإخبار عن طريق المتن كما قال البدر ابن جماعة والطيبي.

وهو مأخوذٌ إمَّا مِنَ السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأنَّ المسند يرفع إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند، أي معتمد.

ونحن نسمي (الأخبار) عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه^(١).

(١) راجع تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي ج ١ ص ٤١

والإسناد أو السند بهذا المعنى قد ابتكره المسلمون ابتكاراً واصطنعوه في مجال العلم اصطناعاً لا مزيد عليه.

وإذا كان المسلمون هم الذين اصطنعوا الإسناد بعد ما ابتكروه في مجال تمحيص السنّة وهي من التاريخ، فإنهم وإلى الآن يتربعون القمة في هذا المجال لم يصعد إليهم من خالفهم أو ناوهم، وبقيت روايات التاريخ في الغرب على وجه الخصوص محرومة من هذه الدقة في النقل، وليس من الإنصاف أو من دقة العلم ومنهجيته أن يُقال إننا سنستعيز عن السند في مجال الرواية لتمحيص المتن معتمدين على القدرة الخارقة التي يتميز بها الباحث في مجال التاريخ، والشئ العجيب والعجيب جداً أن الباحث في مجال التاريخ إذا أتت إليه رواية من الروايات مبتورة من أولها أو ناقصة من آخرها، أو محذوفة منها من وسطها فإنّ أمام الباحث مساحة مسموح بها في مجال علم التاريخ، تعطي الباحث الحق في أن يكمل هذه الفراغات من صنع خياله، وأنا لست بحاجة بعد ما ذكرت لك كي أقول إنّ رواية التاريخ بعد ما سمح للباحث أن يضيف إليها من خياله لم تعد معبرة عن الواقع بأمانة ودقة .

ونعود إلى ميزة المسلمين التي امتازوا بها عن غيرهم، وهي
 ميزة الإسناد لتجد المسلمين في مجال الإسناد وقد تحروا الدقة
 البالغة ونبهوا على ذلك في عدة محاور تدفعهم إلى العمل، وترفع
 عنهم جميعهم الحرج والتأثم.

ومن هذه المحاور :

أولاً: أنَّهم قد اعتبروا الإسناد من الدين .

ولم لا وهم لم ينشطوا إلى ابتكار الإسناد واصطناعه منهجاً
 لهم إلا للحفاظ على سنة النبي ﷺ؟!، ولذا فقد صرح كبارهم
 بهذه الحقيقة.

يقول محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللهُ : إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانظُرُوا
 عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ.

ويقول عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ : الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا
 الْإِسْنَادُ لَقَالَ مِنْ شَاءَ مَا شَاءَ .

ثانياً: إِنَّ الْقَوْمَ فِي إِسْنَادِهِ لَمْ يَقْصِدُوا إِلَى الرِّوَايَةِ إِلَّا عَنِ
 الثَّقَاتِ، إِذْ الثَّقَةُ مَأْمُونٌ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَالثَّقَةُ عِنْدَ الْقَوْمِ لَهُ مَعَايِيرُ
 وَصِفَاتُ وَضَوَابِطُ بَعْضُهَا يَتَّصِلُ بِإِمْكَانَاتِهِ وَعَدَدُهُ وَاسْتِعْدَادَاتِهِ فِي

مجال العلم، فلا يجوز عندهم مثلاً أن يكون الرجل كثير الغفلة لكبر سنّه أو اختلاطٍ في عقله، ولا يجوز عندهم مثلاً أن يكون الراوي ضعيفاً في حفظه، ناقصاً في همته واهتمامه، وبعض هذه الصفات التي اشترطوها في الراوي تتصل بأخلاقه وشيمه فهو لا يجوز عندهم أن يكون من أهل البدع والأهواء، إذا اشتهر بتعصبه لبدعته وهواه، وهو لا يجوز عندهم أن يكون مخالطاً للمعصية يغلب عصيانه طاعته أو يساويها، وهو لا يجوز عندهم أن يكون قد اشتهر بالكذب ولو في غير مجال الحديث ونقل الرواية .

إنّ القوم على الجملة قد اشترطوا ألا ينقلوا إلّا عن الثقة على اتساع هذه الكلمة، وما يفيد هذا الوصف من معنى، وقد قالوا في ذلك كلاماً يتناقله الرواة عنهم، وخاصةً أوائلهم من كبار التابعين وصغار الصحابة .

يقول ابن سيرين رحمته الله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

وقال سليمان بن موسى رحمته: لقيت طاوساً فقلتُ: حدثني فلان كيت وكيت قال: إن كان صاحبك مُلياً فخذ عنه.

ويقصد طاوسٌ من قوله ملياً: الرجل يكون ثقة ضابطاً متقناً يوثق بدينه ومعرفته ، يعتمد عليه كما يعتمد على الملي بالمال ثقة بدمته .

وقد يكون الرجل صاحب دين، ولكنه لا يؤخذ عنه في الحديث لأنه ليس من أهله.

روى ابن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركتُ بالمدينة مائة كلهم مأمون. ما يؤخذ عنهم الحديث. يُقال : ليس من أهله .

وعن سفيان بن عيينة عن مسعر قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: لا يُحدِّثُ عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الثقات.

والواحد من هؤلاء قد تستثار حميته وتهيج غريزته، ويدفع في وجهه بمغريات المكانة الاجتماعية فلا يستجيب لحمية كاذبة ولا لغريزة تعمل في غير وظيفتها الحقيقية، وإنما يضع الحق في نصابه.

روى مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه قال: حدثني أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال حدثني أبو النضر هاشم بن القاسم حدثني أبو عقيل صاحب بهية قال: كنت جالسا عند القاسم بن عبيد الله ويحيى بن سعيد فقال يحيى للقاسم: يا أبا محمد! إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَى مِثْلِكَ عَظِيمٌ أَنْ تَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ، فَلَا يَوْجَدُ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ، وَلَا فَرْجٌ، أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ فَقَالَ الْقَاسِمُ: وَعَمَّ ذَاكَ؟ قَالَ: لِأَنَّكَ ابْنُ إِمَامِي هَدِي بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ. قَالَ يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ: أَقْبَحُ مِنْ ذَاكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ آخِذَ مِنْ غَيْرِ ثِقَةٍ. قَالَ فَسَكَتَ فَمَا أَجَابَهُ.

حدثني بشر بن الحكم العبدي قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: أخبروني عن أبي عقيل صاحب بهية أَنَّ أَبْنَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ فَقَالَ لَهُ يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأَعْظَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَكَ، وَأَنْتَ ابْنُ إِمَامِي الْهَدْيِ، يَعْنِي عَمْرَ وَابْنَ عَمْرِو، تَسْأَلُ عَنْ أَمْرٍ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ فَقَالَ: أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهِ، عِنْدَ اللَّهِ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ أَخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ. قَالَ: وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يُحْيَى بْنُ الْمَتَوَكَّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ.

ثالثاً: إِنَّ القومَ قد عَرَضَ لهم هنا مسألة فقهيَّة وخلقِيَّة في نفس الوقت وهم لم يترددوا في حسمها من غير أن يقع بينهم الخلاف.

وبيان ذلك أننا منهيون ديناً وخلقاً عن أن يغتاب أحدٌ منا صاحبه، وتقييم الرجال في رواية الحديث لا يخلو عن إبراز عيوب المجروحين منهم وغير الثقات من رجال الرواية، وكانت المعضلة أمامهم هي: هل يستجيب دارس الحديث إلى القاعدة العامة التي تنص على أن الغيبة محرمة شرعاً، وفي هذه الحال يترك دارس الحديث المجروحين بغير بيان، فينخدع بهم من ينخدع ويقع الضرر على العلم، وينال السنَّة في روايتها ما ينالها من إلحاق روايات ليست منها، أم أن دارس الحديث عليه أن يبرز عيوب المجروحين والضعفاء ويبين للناس أسباب ضعفهم، وفي هذه الحال يلحق الضرر بمؤلاء المجروحين من حيث إن الواحد منهم سيظهر بين الناس سيئ السمعة والسيرة .

والقوم من الحصافة وحسن الرأي، والقدرة على الموازنة بين الأمور، بحيث رأوا أنه لأبداً من تحمل أخف الضررين في قضية لأبداً من تحمل أحد الضررين فيها ولا مفرَّ من ذلك،

وأخف الضررين هو ذلك الذي سيقع على الفرد، وكان هو المتسبب الأول فيه، فالمسألة هنا لا تعدو أن يقوم دارس الحديث بإبراز صفةٍ خلقيةٍ في شخصٍ هو الذي جلبها على نفسه، وفي هذا على آيةٍ حال إيداءٍ سيقع على فرد واحد من النَّاس حين يصرح عالم الحديث بما في هذا الفرد من العيوب التي جلبها هو على نفسه.

أمَّا حين يكتم دارس الحديث هذا العيب الذي اطلع عليه من الراوي فإنَّه بذلك يكون قد أوقع ضرراً على أمةٍ في أعز ما تملك من غير أن يكون هذا الراوي المجروح مستحقاً للستر عليه.

قارن علماء الحديث ووازنوا ولم يطل أمد المقارنة والموازنة ثمَّ انتهوا بالإجماع إلى القول بجواز إبراز ما في المجروحين من العيوب، غير أنَّهم لما انطبع فيهم من خلق النبوة رأوا أنَّ الإشارة إلى المجروح تجوز في حدود ما يعرف حاله معها من الرواية، وليس لدارس الحديث فوق ذلك أن يستجيز لنفسه إبراز أمورٍ في الراوي لا تخدم الناقلين عنه.

ولو تفحصت كتب الجرح والتعديل التي تتحدث مثلاً عن الضعفاء والمتروكين وهي كثيرة لوجدت عباراتهم لا تعدو ما أتيح لهم من حدود.

المهم أن القوم قد استجازوا لأنفسهم أن يبرزوا ما في السند من الجروحين، وأن ينيهوا الناسَ علناً إلى أن هؤلاء القوم لا تقبل رواياتهم في فن الحديث.

قال أبو إسحق إبراهيم بن عيسى الطالقاني، قلتُ لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذي جاء "إنَّ من البر بعد البر، أن تُصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك" قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحق عمَّن هذا؟ قال: قلتُ له: هذا من حديث شهاب بن خراش. فقال: ثقة. عمَّن؟ قال: قلتُ: عن الحجاج بن دينار. قال: ثقة عمَّن؟ قال: قلتُ: قال رسول الله ﷺ، قال: يا أبا إسحق! إنَّ بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز، تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف.

وأنت خبيرٌ إن كان لك بهذا الفن صلةٌ أن ابن المبارك طعن في هذه الرواية لِمَا فيها من انقطاع السند، وأرشد سائله إلى عدم

الأخذ بما ترشد إليه من أحكام كالصوم عن الميت والصلاة له، وأن يأخذ بمبدأ التصديق على ميتة، وقد وردت من طرقٍ صحيحة ليس عليها خلاف بين القوم.

وفي المسألة عن ابن المبارك أيضاً فيما نقله عنه على بن شقيق قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول على رؤوس الناس: دعوا حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف.

وعن يحيى بن سعيد قال: سألت سفيان الثوري وشعبة ومالكا وابن عيينة، عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث فيأتي الرجل فيسألني عنه، قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت.

وعن النضر أنه قال: سئل ابن عون عن حديث لشهر وهو قائم على أسكفة الباب، فقال: إن شهرًا نركوه إن شهرًا نركوه.

قال مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يقول: أخذته السنة الناس. تكلموا فيه.

ومسلم قد فهم ذلك من قوله: نركوه إذ معناها الأول من حيث وضعها اللغوي: طعنوه بالنيك وهو الرمح القصير، ودلالة العبارة على المقصود واضحة.

وعن عبد الله بن المبارك قال: قلت لسفيان الثوري: إنَّ عباد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حدث جاء بأمر عظيم فترى أن أقول للنَّاس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى. قال عبد الله: فكنتُ إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد، أثبت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه.

قال عبد الله بن المبارك: انتهيت إلى شعبة فقال: هذا عباد بن كثير فاحذروه.

وروى مسلم بن الحجاج عن بعضهم قال: حدثني الفضل بن سهل قال: سألت معلي الرازي عن محمد بن سعيد، الذي روى عنه عباد، فأخبرني عن عيسى بن يونس، قال: كنت على بابهِ وسفيان عنده. فلما خرج سألته عنه، فأخبرني أنَّه كذاب.

وجماع القول إنَّ القوم قد امتازوا من بين الأمم بميزة إسناد الرواية، وهم حين أسندوا هذه الروايات قد اعتبروا هذا الإسناد من الدين، ولم يأخذوا إلَّا عن الثقات من المسلمين، وقد أجمعوا على جواز إبراز حال المجروحين كما رأيت وهو أمر عظيم له ميزته في مجال المناهج والحديث عنها في ميزان من يتعرضون لتقييم المناهج.

ولم يكن هذا الذي ذكرت لك شيئاً نظرياً يقولونه ولا يطبقونه ليعد من قبيل السياحة الذهنية يتفاخرون به في أسواق الأدب، أو في حلبة السباق في مجال القول والحديث، وإنما هذا الذي ذكرته لك ونسبته إلى هؤلاء القوم قد تحول على أيديهم إلى شيء عملي محسوس، ودونك مثلاً أو مثلين يؤكدان صحة ما نقول: فهذا ابن سيرين وهو إمامٌ متقدم من أئمة الحديث يقولُ عَنْ إِخْوَانِهِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ. فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم .

ويقول ابن المبارك: بيننا وبين القوم القوائم يعني الإسناد^(١).

نقد الرواة :

ظهر لك مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي رَوَايَتِهِمْ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ قَدْ اصْطَبَعُوا لَهَا الْقَوَائِمَ، وَابْتَكَرُوا السُّنْدَ وَالْإِسْنَادَ، وَهِيَ أُمُورٌ ظَهَرَتْ أَهْمِيَّتُهَا بَيْنَ أُمَّمِ الدُّنْيَا كَأَشْيَاءٍ لَهَا قِيَمَةٌ فِي تَأْسِيسِ قَوَاعِدِ الْمَنْهَجِ .

(١) صحيح مسلم : المقدمة ص ١٤ وما بعدها .

ولم يكن الإسناد عندهم مجرد ذكر راوٍ تحمل عن راوٍ من أول السند إلى منتهاه في عدة أجيال من الموتى، أو في مجموعة طبقات من الموتى والأحياء، وإنما وضع المسلمون قواعد وضوابط يعرضون كل راوٍ عليها حيث تعد هي ميزان الشعرة الدقيق الذي يقاس إليه الراوي، فإما أجزيت روايته بعد هذا العرض أو ترك الأخذ عنه.

ونحن حين نتأمل القواعد التي ذكروها أو المعايير التي نصوا عليها نجد أنها أمور في مجموعها صعبة التحقيق وعزيزة المنال مما جعل بعض العلماء من المحدثين أنفسهم يطالب إخوانه بأن يخففوا من قسوة هذه الشروط ويقللوا من ثقل وطأتها، ولكنهم لم يفعلوا، وبقيت شروطهم هكذا مرعية إلى أن وضعت السنّة في حصنها المنيع الذي لا ينال منه هوى مكابر أو جموح في الطبع معاند .

ودعنا من لفت الأنظار إلى ما يجب أن تحتله السنّة في النفوس من التقدير بأنّ المخلص للعلم تكفيه الإشارة، وأنّ مَنْ فسد طبعه لا تقومه ألف عبارة .

دعنا من هذا لندخل معاً على قائمة الشروط التي وضعها أهل العلم وطلبوا تحقيقها في كل راوٍ للحديث إذا ما أراد منا أن نقبل روايته .

وجميع الشروط التي اشترطها العلماء يمكن أن نجعلها أمامك في نقطتين اثنتين هما معاً ناصية الأمر كله وهما — العدالة والضبط — .

أ — العدالة :

والعدالة تطلق عند تحقق مجموعة من الشروط الجزئية في الراوي وهي: البلوغ، والعقل، والإسلام، والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

وهذه الجزئيات الأربع هي الأخرى ينطوي تحتها أمور هي أكثر تفصيلاً، ولكنها على أية حال لا بد من اجتماعها حتى تتحقق العدالة للراوي.

وإن كان لبعضهم شيء من التفصيل هنا، كأن يقفوا عند شرط البلوغ فيقول بعضهم إنه يكفي في الراوي أن يكون مُميزاً

ولو كان صبياً إذا توافرت فيه الشروط الأخرى، وتلك على آية حال قضية خلافية.

وعدالة الراوي تثبت إذا شهد له شاهدان بأنه رجل عدل، وقيل: يكفي شاهد واحد؛ إذا كان من شهد للراوي بالعدالة عدلاً.

ويحتاج الراوي إلى من يعدله إذا لم يكن مشتهراً بين الناس بالعدالة كالسفيانيين والثوري والشعبي وأحمد بن حنبل وغيرهم، فإن كان الواحد منهم مشتهراً بالعدالة كهؤلاء الذين ذكرت لك، فإن أحدا لا يطلب على عدالتهم شاهداً.

فهذا أحمد بن حنبل يُسأل عن إسحق بن راهويه فيقول: مثل إسحق يُسأل عنه؟!

وهذا ابن معين يُسأل عن أبي عبيد فيقول: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ إن أبا عبيد هو الذي يُسأل عن الناس.

ويرى أبو عمرو بن عبد البر أن راوي الحديث على أصل القاعدة العامة وهي أن المسلمين كلهم عدول إلا من ظهرت عوامل تجريه.

ويُفهم من كلام ابن عبد البر: أنَّ راوي الحديث لا يسأل عن حاله ولا يطلب من يعدله ما دام لم يظهر منه عوامل تجريحه، وابن عبد البر بذلك يكون قد توسع جداً في قبول الرواية عن الرواة، وقد تساهل في نفس الوقت في تحقيق شرط العدالة، وهي أمور لم يقبلها منه إخوانه من العلماء وردوها عليه لما فيها من التساهل المذكور.

والعدالة في الرواة تشبه إلى حدٍّ كبيرٍ اشتراطها في الشهود عند التقاضي، ولا فرق بين الحالتين في الجملة إلا أن نقول: إنَّ الفقهاء في باب الأفضية والشهادات قد اشترطوا في الشاهد بالإضافة إلى ما ذكرناه الحرية والذكورة، وهذان الشرطان لا محل لهما هنا في رواية الحديث.

ب - الضبط :

وهم يفسرون الضبط بأن يكون الراوي للحديث متيقظاً، ومعنى أن يكون متيقظاً أنَّه لا تعتريه الغفلة إذ المغفل عندهم مطعون في روايته، وأن يكون حافظاً متمكناً من حفظه إن كان يروي معتمداً على حفظه، ضابطاً لكتابه آمناً عليه من التبديل والتغيير إن كان يحدث من كتاب، كما أنَّهم يشترطون لتحقيق

الضبط أن يكون الراوي عالماً بما يغير المعنى ويحيله إذ كان سيحدث بالمعنى .

وهذه الأمور الثلاثة في مجموعها تعطينا معنى الضبط، فليس بضابطٍ مَنْ كان غير متيقظ، وليس بضابط من لم يكن حافظاً إن كان يحدث من حفظه، ومن لم يعتن بكتابه ويأمن عليه من التبديل والتغيير إن كان يحدث من كتاب، وليس بضابط من لم يعرف الأمور التي تحيل المعنى وتغيره.

فالعدالة والضبط إذاً هما جماع القول في راوي الحديث، والعلماء يدرسونهما جميعاً حين يتعرضون لعلم الحديث رواية، ويرتبون على هذين الأمرين أموراً تتعلق جميعها بالراوي من حيث قبول الرواية أو ردّها، فهم يقبلون رواية الرواة حين يتحقق فيهم هذان الشرطان، وأصعبهما تحققاً في الراوي هو شرط العدالة، ولذا فإنك تجد دارس الحديث يهتم بمراعاة هذا الشرط اهتماماً يكاد يرهق طبيعة المحدثين.

فلو اختلف النَّاسُ مثلاً في راوٍ معين بعضهم يصفه بالعدالة وبعضهم يجرحه ويطعن في عدالته، نرى علماء الحديث يرجحون جرحه على تعديله؛ لأنهم يقولون: إنَّ الذي قد جرحه لديه من

المعلومات ما يزيد على مَنْ عَدَّلُوهُ، ومن هنا يقدمونه على غيره ويجرحون الراوي لذلك.

وهذا إذا كان الذي قد جرحه قد أتى بسبب ذا بال، أمَّا حين يعلن الباحث في الحديث أنَّ فلانا من الرواة مجروحٌ من غير أن يبين سبب الجرح؛ فإنَّه لا يقبل منه ذلك على الأرجح، إذ من الممكن أن يكون الذي حكم عليه أنَّه مجروح، يكون لديه من الأسباب التي تعد من أسباب التجريح عنده، وهي في الواقع ليست كذلك.

وقد ذكر السيوطيُّ أنَّ الخطيب ذكر طائفةٍ ممَّا يصلح للتمثيل في هذا المقام، روى فيه عن محمد بن جعفر المدائني قال: قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيتَه يركض على بردون فتركت حديثه، وروى عن مسلم بن إبراهيم أنَّه سُئِلَ عن حديث صالح المري، فقال: وما تصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد.

وروى عن وهب بن جرير قال: قال شعبة: أتيت منزلاً المنهال بن عمرو، فسمعت صوت الطنبور فرجعت، فقيل له: فهلا سألت عنه إذ لا يعلم هو؟

وروينا عن شعبة قال: قلت للحكم بن عتيبة: لم لم ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام، وأشباه ذلك^(١).

ويترتب على اشتراط العدالة والضبط في الراوي أنَّهم يردون رواية مَنْ ثبت أنَّه كذب على النبي ﷺ ولو مرة.

واختلفوا فيه من جهة هل كذبه على النبي ﷺ يرجع به كافراً أم هو دون ذلك؟!

واختار بعض العلماء أنَّه يكفر بكذبه على النبي ﷺ، في حين اختار بعضهم الآخر أنَّه لا يكفر ذلك.

غير أنَّ القضية الهامة والتي تتصل بهذا الذي ثبت أنَّه كذب على النبي ﷺ هي حكم هذا الذي ثبت كذبه إذا ما عاد وتاب.

والرأى الأرجح عند المحدثين أنَّ مَنْ كذب على النبي ﷺ ولو مرة ترد أحاديثه في أزمنته الثلاثة، فهو ترد أحاديثه الماضية جميعها، وهو لا يقبل حديثه في الحال، فهو لا تقبل روايته في مستقبل حياته ولو تاب عن جريمته، لأن النبي ﷺ قد رتب

(١) تدريب الراوي ج ١ ص ٣٠٦.

على هذه الجريمة عذاباً أليماً بوحىٍ من الله تعالى، ولعل توبته تنفعه فيما بينه وبين ربه جَلَّالاً.

وَمَنْ يتأمل اشتراط الضبط والعدالة في الراوي يجد أن القوم قد رتبوا على ذلك رَدَّ رواية من ثبت كذبه في أموره العامة، أعني أنه لا يكذب على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولكنه يكذب في غير ذلك، فهو على أي حال غير مؤتمن في روايته، لكنه إذا تاب وأعلن توبته من هذا العمل الذي يمارسه وهو تعاطي الكذب، فإنه عند الجمهور تقبل روايته.

وهذا هو الفرق بين مَنْ يثبت كذبه على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ يثبت كذبه في الأمور العامة التي تتصل بهذه الحياة التي نعيشها. فالذي يكذب على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تقبل روايته ولو تاب، والذي يكذب في غير ذلك ترد روايته فإن تاب = قُبِلت.

والقوم يرتبون على اشتراط العدالة والضبط في الراوي رَدُّ رواية أصحاب الأهواء والبدع وشريطة أن يثبت أن صاحب البدعة والهوى قد كفر يقينا ببدعته لا احتمالاً، إذ قد درج الناس على تكفير مخالفهم في الرأى وهم غير كافرين.

أَمَّا مَنْ يَنْكُرُ أَمْرًا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ يُخْرِجُ مِنْ عَقِيدَتِهِ خُرُوجًا صَرِيحًا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ فَإِنَّ هَذَا تَرَدُّدٌ رِوَايَتِهِ، وَكَذَلِكَ يَرُدُّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ رِوَايَتَهُمْ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَخْتَرَعُ الْأَحَادِيثَ وَيَتَكْرَهُهَا لِتَأْيِيدِ بَدْعَتِهِ، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى النَّوْعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ.

وهذه كلها أمور قد ترتبت على اشتراط العدالة والضبط حيث أصبح المحدث راوي الحديث في نوع من الجهد حيث كلف منهجياً من أمور الشريعة ومكونات الشخصية ما يكاد يستغرق معه الوسع والطاقة، وهي أمور كلها تجعلنا نكبر رجال الحديث في أعيننا ونرفعهم إلى مصاف أهل العلم الحقيقيين والصفوة من الناس، والممتازين من الرجال.

وبعد هذا أراك ستنظر معي نظرة الإكبار لمنهج ابتكره المسلمون، اعتمد على السند وتأسس على فحص الرجال وعرضهم على قواعد قاسية، ووضعهم في أطر لا يقوى عليها إلا الأشداء^(١).

(١) راجع تدريب الراوي ج ١ النوع الثالث والعشرون ص ٢٩٩ وما بعدها .

وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه:

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِمَنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ فِي التَّأَكُّدِ مِنَ الرَّوَايَةِ وَالتَّحَقُّقِ مِنَ الْمُرُويِ أَنَّهُمْ قَدْ أَضَافُوا إِلَى ابْتِكَارِ الْإِسْنَادِ وَالتَّحَقُّقِ مِنَ الرِّجَالِ مَجْمُوعَةً مِنَ الْقَوَاعِدِ الْعَامَةِ عَلَى أُسَاسٍ مِنْهَا يُقَسَّمُ الْحَدِيثُ إِلَى أَقْسَامٍ وَأَنْوَاعٍ بِاعْتِبَارِ الثَّقَةِ فِيهِ وَعَدَمِ الثَّقَةِ.

وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ مَجْمَعُونَ عَلَى ضَرُورَةِ تَقْسِيمِ الْحَدِيثِ وَتَصْنِيفِهِ وَوَضْعِهِ فِي دَرَجَاتٍ يعلو بعضها فوق بعض.

وَهُمْ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى هَذَا الْمَبْدَأِ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ عَلَى أُسْلُوبِ التَّقْسِيمِ اخْتِلَافًا أَدَّى إِلَيْهِ الْإِطَارُ الْمَذْهَبِيُّ الْعَامُ الَّذِي يَنْطَوِي تَحْتَهُ فِكْرُ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنَ الطَّوَائِفِ، فَبَيْنَمَا يُقَسَّمُ أَهْلُ الْحَدِيثِ إِلَى صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ نَرَى الشَّيْعَةَ الْإِمَامِيَّةَ يُقَسِّمُونَ الْحَدِيثَ إِلَى صَحِيحٍ وَمَوْثِقٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ.

فَالْقِسْمَةُ ثَلَاثِيَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَكِنهَا عِنْدَ رِجَالِ الشَّيْعَةِ رِبَاعِيَّةٌ، وَقَدْ قُلْنَا إِنَّ الدَّافِعَ إِلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ هُوَ الْإِطَارُ الْمَذْهَبِيُّ الْعَامُ، وَهَذَا يَتَضَحُّ لَنَا حِينَ نَعْرُضُ لِتَعْرِيفِ كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْأَقْسَامِ مِنْ مَنْظُورِ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنَ الطَّوَائِفِ، وَسَوْفَ نَحَاوِلُ أَنْ نَعْبُرَ عِبُورًا

سريعاً على تعريفات الشيعة بمقدار ما يتضح لنا من اتجاههم المذهبيّ.

١- فالصحيح عند أهل الشيعة هو: ما اتصل سنده إلى

المعصوم (ع) بنقل الإمام العدل عن مثله في جميع الطبقات.

وأنت ترى من هذا التعريف أنّ شرط الصحة عندهم أنّ سلسلة الرواة يكونوا جميعها من الإماميّة، والإماميّة عندهم شرط كما هو واضح ثم تنتهي السلسلة من إمامي عن إمامي إلى المعصوم .

ولعلك قد رأيت الآن هذا الإطار المذهبي الذي اتضح لك من خلال التعريف .

فأهل السنة ليس عندهم هذا اللون من العصمة لغير النبي ﷺ وهو متوافر ضمن الإطار المذهبي للشيعة الإماميّة .

٢- والموثق عندهم: ما دخل في طريقة من نص

الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف .

وفسادُ العقيدة التي نصوا عليها ليس هو بالأمر المخرج من
 الملة على ما نرى وإلّا كان أصحاب المذهب يأخذون روايات
 الحديث عن الكافر كفرةً صراحاً وهو أمر غير معقول.

وإنّما فساد العقيدة هنا يبدو أنّه لونه من الخفة في الدين
 ونوع من التساهل في اتباع الشرع، ومن التساهل في اتباع
 الشرع عند الشيعة ألا يلتزم الراوي التزاماً تاماً بقضايا المذهب.

وهذا الأمر له نظير عند أهل السنة على ما رأيت قبل، إذ
 إنّ علماء السنّة يقبلون الرواية عن راوٍ له اتجاه مذهبي، شريطة ألا
 يكون الحديث واضح الدلالة في تأييد المذهب الذي ينتمي إليه؛
 لأنّ هذا الوضوح نفسه يحمل الباحث على اعتقاد شبهة الوضع،
 أو افتراضها على الأقل.

وإني لأتساءل فيما بيني وبين نفسي عن الراوي الذي
 تسقط هيئته الدينيّة، ومع ذلك يكون ماهراً من حيث الضبط
 والاعتناء بالتحمل والأداء، هل يعد هذا عند الشيعة الإماميّة من
 المحدثين الثقات على أساس أنّهم يعتبرون المهنة فقط، ومقدار
 حذف الراوي لها؟!!

إن كان الأمر على ما نظن أو نعتقد أن عبارتهم تدل عليه، فإنَّ أهل الشيعة يكونون قد حسموا مسألة كان بعض أهل السنة^(١) يتمنون حسمها بشكل من الأشكال، وإن كان جمهور أهل السنة قد تشددوا غاية التشدد في شرط العدالة في الراوي يضمونه إلى شرط الضبط لا تقبل رواية الراوي عندهم عند غياب واحد منهما.

٣- والحسن عند أهل الشيعة هو: ما يتصل سنده إلى المعصوم (ع) بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع مراتبه أو بعضها، مع كون الباقي من رجال الصحيح.

والحسن بهذا التعريف عند الشيعة يكون قد حكم عليه بالحسن من حيث هو في الواقع ونفس الأمر، وليس ذلك هو حال الحسن عند أهل السنة كما سيتضح بعد.

٤- أمَّا الضعيف عند الشيعة الإمامية فهو: ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة، بأن يشتمل طريقه على مجروح

(١) راجع المسألة في تدريب الراوي ج ١ ص ٣٤٠ ، ٣٤١.

بالفسق ونحوه، أو مجهول الحال . وهو تعريف واضح لا ستره به^(١).

هذا هو ما ذكره الشيعة في أقسام الحديث وتصنيفه.

أَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنْ تَقْسِيمِ الْحَدِيثِ فَهُوَ دَائِرٌ عَلَى
أقسام ثلاثة : —

١ — الصحيح :

وقد عرّفوه بِأَنَّهُ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِرَوَايَةِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ
مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ أو علة.

وَكُتِّبُ عِلْمُ الْحَدِيثِ مَهْمَا اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِيهِ مُؤَدِيَةً
جميعها إلى هذا الغرض، ومعظم الخلاف بينهم متصل بالصياغة
والدقة الفنية في الدلالة على المقصود.

وحيث يعرف الصحيح بِأَنَّهُ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِرَوَايَةِ الْعَدْلِ
الضَّابِطِ عَنْ مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ أو علة،
فإنَّ هذا التعريف نفسه يستبعد مجموعة كبيرة من الأحاديث

(١) راجع قواعد الحديث ، محيي الدين الموسوي الغريفي طبع دار الأضواء بيروت الطبعة
الثانية ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م ص ٢٤.

المروية، تحتاج كلها من العلماء وقفة تأمل، فمن خلال هذا التعريف يخرج: المنقطع والمعضل، والمعلق، والمدلس، والمرسل، والمرسل لا يخرج على نحو ما ذكرناه إلا على القول الذي يرده، ولا يقبل الاحتجاج به، إذ العلماء منقسمون بالنسبة لقبول المرسل إلى قسمين: فمنهم من يقبله من علماء الحديث، ومنهم من يرده^(٢)، ومن علماء الفقه والأصول من يقبل الاحتجاج به، ومنهم من يرفض ذلك.

ويخرج هذا التعريف أيضاً ما ينقله المجهول جهالة عين أو جهالة حال، كما يخرج المعروف بالضعف من باب أولي.
ويخرج بالتعريف كذلك ما ينقله المغفل كثير الخطأ.
أضف إلى ذلك الحديث الشاذ، والحديث الملل بعله^(١).

٢- الحسن :

هذا هو النوع الثاني من الأنواع الثلاثة التي قسّم علماء الحديث من أهل السنّة الحديث إليها.

(٢) هناك طائفة من العلماء تتوسط الطائفتين فتقبل المرسل بشروط ذكروها، كالشافعي.

(١) راجع تدريب الراوي ج ١ ص ٦٣ ، ٦٤.

والحديث الحسن وسطٌ بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف وهذه الوسطية ذاتها قد جعلته خاليًا من العناصر الموضوعية التي يمكن أخذها في التعريف فتميز المعرفَ تميزًا حقيقيًا من بين قرنائِهِ.

ومن أجل هذا كان تعريف الحسن بطريقة موضوعية أمرًا عسيرًا إذ الحكم بالحسن على حديثٍ معينٍ مبني في حقيقة الأمر على وجدان داخلي يجده الخبير في علم الحديث من نفسه وهو يقرأ حديثًا معينًا .

والاعتماد على هذا الوجدان أو الحدس الذي ينقذ في ذهن العالم الخبير أمرٌ مشروعٌ منهجيًا في جميع العلوم حتى التجريبي منها، إذ الحدس عند العالم من أجل نعم الله عليه باعتباره أول خطوة في طريق صحيح يتعين على العالم سلوكه وهو يبحث عن قضية معينة، وليس معنى ذلك أن العالم سيعتمد على حدسه وحده في الحكم على حديث بعينه، وإنما سيكون لهذا الحديث متتابعات وروايات من طرق أخرى تعضد هذا الحدس وتقويه .

توسط الحديث الحسن إذن بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف واعتماده على حدس الخبير في علم الحديث بالدرجة الأولى جعل التعبير عنه ضعيفا، فضلا عن إرادة الدقة الفنيّة في التعبير عن الحديث، والسبب هنا معروف، وهو أنّ العالم من علماء الحديث، والراوية الخبير له قد ينقدح في نفسه شيءٌ ما بحكم خبرته وقوة الدربة لديه، لا تسعفه اللغة في التعبير عنه، فيأتي تعبيره ناقصا حين نحتكم إلى قواعد المنطق في اختبار الحدود.

وهذا أمرٌ قد لاحظته بعض علماء الحديث أنفسهم.

قال الحافظ البلقينيُّ: الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كان شيئا ينقدح في نفس الحافظ، وقد تقصر عبارته عنه، كما قيل في استحسان، فلذلك صعب تعريفه، وسبقه إلى ذلك ابن كثير^(١).

ولما كان التعريف تكتفه هذه الصعوبات وجدنا الكثير من العلماء يقسمونه أولاً إلى قسمين، ثمَّ يعرفون كل قسم على حدة، لعل التعريف لكل قسم على حدة يضيء على المعنى شيئاً

(١) تدريب الراوي ج ١ ص ١٦٠.

من الجلاء، فالشيخ النواوي يسلك هذا المسلك ثم يعزوه إلى ابن الصلاح في مقدمته.

قال النواوي في التقريب: قال الشيخ : — يعني ابن الصلاح — هو — أي الحسن — قسمان:

أحدهما: ما لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا ظهر منه سبب مفسق، ويكون متن الحديث معروفاً براوية مثله أو نحوه من وجه آخر.

الثاني: أن يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ والإتقان، هو مرتفع عن حال من يعد تفرداً منكراً^(٢). اهـ

والحديث الحسن لم يكن معروفاً في عصر المبعث، بل لم يكن معروفاً في المائة الأولى بتمامها، وإنما عُرفَ في عصور متأخرة واستقرَّ الأمر على هذا الاصطلاح فيما بعد ..

يقول الشيخ مصطفى السباعي رحمته: هذا ولم يكن قدما المحدثين في القرن الأول والثاني قد اصطلحوا على تسمية قسم من

^(٢) تقريب النواوي بشرح السيوطي ج ١ ص ١٥٨.

الأحاديث بهذا الاسم (الحسن) وإنَّما حدث بعد ذلك في عصر أحمد والبخاري، ثُمَّ اشتهر بعد ذلك^(١). اهـ

٣- الضعيف :

هذا هو النوع الثالث والأخير.

وقد عبَّرَ عنه القومُ بِأَنَّهُ هو الذي خلا عن شروط الصحيح وشروط الحسن، ولو أَنَّهُم قالوا: إِنَّ الضعيف هو ما خلا عن شروط الحسن فقط لكان كلامهم كافياً، وشروط القبول عند العلماء ستة هي: الاتصال، والعدالة، والضبط، والمتابعة في المستور، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

وهذه الشروط الستة لو اجتمعت = كان الحديث مقبولاً، إِمَّا في درجة الصحيح بقسميه، أو في درجة الحسن بقسميه باعتبار قوة تحقق هذه الشروط وضعفها.

أَمَّا أَنْ يَغيبَ واحد من هذه الشروط أو أكثر = فَإِنَّ هَذَا الغياب يترل بالحديث من درجة المقبول إلى درجة الضعيف.

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٥ .

والضعيف بعضه أوهى من بعض، كما أنَّ المقبول بعضه أعلى من بعض، والمعيار هو نفس الشروط الستة، فالحديث الذي يغيب منه شرط واحد، غير الحديث الذي يغيب منه شرطان، والحديث الذي يغيب منه الشرط الأول والثاني غير الحديث الذي يغيب منه الشرط الأول والثاني والثالث، وهكذا أخذ العلماء يرتبون هذه الشروط من حيث غيابها، ويضربون بعضها في بعض ليخرج العدد معهم زائداً على المائة بحسب العقل، بالغاً إلى الثمانين بحسب إمكان الوقوع، لكن السيوطي تبعاً لغيره رأى أنَّ هذه العملية الحسابية خالية من الفائدة العملية، إذ هي إلى التجريب أقرب.

وقد ذكر العلماء من أصناف الحديث الضعيف طائفة:

فمنه (المنقطع) وهو = أنَّ يسقط من الإسناد رجلٌ (غير الصحابي) أو يُذكر فيه رجلٌ مبهم.

ومنه (المعضل) وهو = ما سقط من سنده إثنان فصاعداً، ومنه ما يرسله تابع التابعي عن الرسول ﷺ.

ومنه (الشاذ) وقد عرفه الشافعيُّ = بأن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس فهذا يتوقف فيه، وعرفه حفاظ الحديث =

بأنه ما ليس له إلا إسناد واحد يشد به ثقة أو غير ثقة فيتوقف فيما شدَّ به الثقة ولا يحتج به، ويرد ما شدَّ به غير الثقة. وتعريف الشافعيُّ أَوْلَى لَأَنَّهُ يلزم على التعريف الثاني التوقف في أحاديث كثيرة لا يرويها إلا راو واحد من الثقات، كيف وقد قال مسلمٌ: للزهري تسعون حرفاً لا يرويها غيره؟!!

ومنه (المنكر) وهو = مَا شَدَّ بِهِ الراوي الذي ليس بعدل ولا ضابط فإنه يرد ولا يقبل.

ومنه (المضطرب) وهو = أَنْ تختلف روايات الحديث في متنه أو سنده، ولا يمكن ترجيح إحداها على الباقية لاستوائها جميعاً في الصحة ورواية الثقات، وهو ضعيف إلا أنه إذا كان الاختلاف في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبه مثلاً ويكون الراوي ثقة، فعندئذ يحكم للحديث بالصحة^(١).

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٩٦.

الوضع وسماته :

تحدثنا حديثاً موجزاً عن السند واختباره وعن الرواية عن الثقات وعن تقسيم الحديث باعتبار هذا السند إلى أقسامه الثلاثة، وهذا حديث اقتضته ضرورة المنهج.

وتقتضي ضرورة المنهج أن نضيف إلى ذلك الحديث عن الوضع والموضوع وعلامات الحديث الموضوع.

ولقد اقتضت الظروف السياسية والدينية في بعض الأحيان أن يقدم الناس على وضع الحديث على رسول الله ﷺ، وهذا أمر وارد لا يعيب السنة ولا يعيب رجالها، وإنما الذي ينال من مكانة السنة ومن علم رجالها أن تمر حوادث الوضع من غير معيار يبتكره العلماء يخرجون على أساس منه ما عسى أن يكون قد زيف على سنة رسول الله ﷺ، وألحق بها زرواً وبهتاناً.

وعلماء الأمة — نفعنا الله بعلمهم — كانوا من الوعي بحيث ابتكروا لكل ضلالة الضوء الذي يكشف عن جذورها، والطاقة التي تبلغ من القوة بحيث ترددها وتدفع في صدرها.

وجهودهم في سبيل الكشف عن الحديث الموضوع لا تقل عن جهودهم السابقة، بل هي من نفس المعين وتنتمي إلى نفس هذا الجنس والنوع.

ولذلك فإنك تراهم وهم يبحثون عن علامات الوضع في الموضوع، يقسمون هذه العلامات إلى قسمين:

قسم يتصل بالسند ويتعلق بالرجال وفي هذا القسم تجد لعلماء الأمة قواعد ثابتة تشمل عليها علوم منفردة كلها يخدم سنة رسول الله ﷺ وينقيها مما علق بها .

والقسم الثاني يتعلق بالمتن ذاته وهنا تتركز جهود الأمة فتفرز مجموعة من القواعد هي بمثابة المصايح الكاشفة التي تضيء جوانب المتن وتكشف عن خفاياه، بحيث يعبر هو عن نفسه وعمّا إذا كان ينتسب حقا وصدقا إلى رسول الله ﷺ أم لا .

أ – العلامات التي تتصل بالسند :

ونحن نبدأ باستعراض العلامات التي تتصل بسند الحديث، وهي تشير إلى علامة الوضع فيه. ومن هذه العلامات :

أولاً: أن يكون الراوي مشهوراً بين العلماء بالكذب سواء كان هذا الكذب على رسول الله ﷺ أو كان في الأمور العامة.

وسبق أن قلنا إن الكذب على رسول الله ﷺ يردُّ حديث الراوي الحال منه والسابق واللاحق، وأن الكاذب على رسول الله ﷺ يكفر عند معظم العلماء بكذبه، وإذا تاب لا تقبل روايته.

والعلماء ينظرون إلى من يكذب في أموره العامة ولم يكذب على رسول الله ﷺ نظرة أخف حدة من هذه النظرة، فهم مثلاً يقبلون روايته إذا تاب على ما يرى جمهور المحدثين.

المهم أن من ثبت كذبه على رسول الله ﷺ ردت روايته، وحكمنا على هذه الرواية بالوضع إن لم يروها غيره، فإن جاءت من طريق أخرى صحيحة كان لها حكمها من الطريق الذي جاءت منه .

ثانياً: أن يعترف المحدث بأنه يضع الحديث، والاعتراف برهان قويٌّ على أن الحديث الذي يأتي عن طريقه موضوع .

ولقد ثبت في التاريخ الخاص بالسنة النبوية وتدوينها أن بعض الرواة قد اعترف بأنه يضع الحديث على رسول الله ﷺ،

وهذه من بركات سنّة النبي ﷺ، وبركاتها كثيرة لا يعقلها إلا العالمون المؤمنون بها.

ومن هؤلاء الوضاعين الذين اعترفوا بأنهم يضعون الحديث على رسول الله ﷺ أبو عصمة نوح بن أبي مريم الذي اعترف بأنه وَضَعَ أحاديث فضائل سور القرآن الكريم، واعترف عبد الكريم بن أبي العوجاء بأنه وضع على النبي ﷺ أربعة آلاف حديث زورا يحرم فيها الحلال ويحلل فيها الحرام.

ثالثاً: أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ لم يثبت أنه قابله أو التقى به إذا كانا في زمان واحد، أو ثبت أن الشيخ قد مات قبل تلميذه الذي يدّعي أنه أخذ عنه، أو أن هذا المدعي لم يثبت أنه دخل المكان الذي فيه شيخه الذي يدعي أنه روى عنه أو دخله لكن في وقت لم يكن الشيخ فيه.

ومن أجل ذلك اكتشف العلماء أنّهم محتاجون إلى إنشاء علوم منفصلة تخدم حديث رسول الله ﷺ من هذه الجهة، ومن أهمها علم الطبقات وتسجيل تاريخ الرجال، وقد أنشأوه إنشاءً واهتموا به اهتماماً لا نظير له في قطر آخر من أقطار العالم.

وقد أفادهم هذا العلم الذي اعتنوا به اعتناء شديدا في كشف الحديث الموضوع.

ومن أمثلة ذلك، أنَّ مأمون بن أحمد الهروي قد ادَّعى أنَّه سمع من هشام بن عمار، فسأله الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين. قال ابن حبان: فإنَّ هشاما الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

وكما حدث عبد الله بن إسحاق الكرمانى عن محمد بن أبي يعقوب، ف قيل له: مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين.

وكما حدث محمد بن حاتم الكشي عن عبد بن حميد فقال الحاكم: هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة.

وفي مقدمة مسلم: أنَّ المعلى بن عرفان قال: حدثنا أبو وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، وقال أبو نعيم يعنى الفضل بن دكين حاكيه عن المعلى: أتراه بعث بعد الموت؟ وذلك لأنَّ ابن مسعود توفى سنة اثنين أو ثلاث وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين. اهـ

ولقد بلغ من اهتمام علماء الحديث بالتاريخ وعلم الطبقات أن قال حفص بن غياث القاضي: إذا أهتمم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني سنه وسن من كتب عنه.

وقال سفيان الثوري: لَمَّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التواريخ.

رابعاً: وقد يبدو من حال الراوي وبواعثه النفسية بغاية الجلاء أنه يكذب على رسول الله ﷺ كما ظهر من حال سعد بن طريف فيما أخرجه الحاكم عن سيف بن عمر التميمي أنه قال: كنا عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكي فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، فقال سعد: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: "معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين"، ومثل حديث "الهريسة تشد الظهر" فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي كان يبيع الهريسة^(١).

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي من ص ٩٧.

ب - العلامات التي تتصل بالمتن :

وبعد هذه العلامات التي تتصل بالسند نشير إلى أهم العلامات التي تتصل بالمتن وهي كثيرة قد وضعت المؤلفات للحديث فيها وشرحها وتطبيقها على الأحاديث الموضوعية باستخراجها من بين نسب إلى النبي ﷺ من أحاديث ليصفو المعين وينقى ماؤه وينفي عنه خبثه.

ومن أهم ما أشار العلماء إليه من علامات الوضع في

المتن : —

أولاً: أن يبدو الحديث المنقول المنسوب إلى رسول الله ﷺ ركيكاً في لفظه، فإن العلماء يعدون مثل هذا الكلام الركيك المنسوب إلى رسول الله ﷺ حديثاً موضوعاً، إذ علامة الوضع فيه بارزة، فالله ﷻ قد منح نبيه ﷺ لونا من الفصاحة لم يتوافر لغيره فهو يملك ناصية الكلام ويقبض على أزمة البلاغة، ويستحيل أن يخرج منه لفظ ركيك.

ثانياً: الاضطراب في المعنى، فكما منح الله النبي ﷺ الفصاحة في القول منحه كذلك الفصاحة بمعنى الدقة في معالجة الموضوع الذي يكون بصدده، فلا يأتي المعنى معه مضطرباً، كما

لا يمكن أن يرد على لسانه لفظ لا يحدد معناه بدقة، فإذا ما ورد
شئ من ذلك منسوبا إلى النبي ﷺ فإنه يكون من باب الزور
الذي لا تقبله العقول.

ثالثاً: أن يأتي الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ مخالفاً
لحقائق القرآن الكريم.

ومعنى أن يكون الحديث مخالفاً لحقيقة قرآنية؛ أنه يأتي
متناقضاً معها تناقضاً يحير العقول بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

والحكم بأن الحديث قد خالف حقيقة قرآنية يحتاج إلى
رجال ذوي بصر وبصيرة، إذ من كثرت غفلتهم عن المناهج قد
يظنون أن الحديث حين يفصل مجملاً، أو يجلي مبهماً أو يخصص
عاماً، أو يضيف جديداً يكون قد خالف حقيقة قرآنية، وهذا أمر
قد دفع إليه قلة البضاعة في العلم، ونقص الفهم عن الله ﷻ وعن
رسول الله ﷺ. وهذه هي قضيتنا بتمامها بيننا وبين منكري
السنة.

وأياً ما كان الأمر فإن الحديث إذا خالف حقيقة قرآنية
مخالفة تجعل الجمع بينهما صعباً عسيراً على الباحثين، فإن هذا

الحديث يعد موضوعاً على رسول الله ﷺ ، ومن وضعه يكون من الكاذبين.

رابعاً: ومن علامة الوضع في الحديث المتصلة بالمتن أن يأتي الحديث مخالفاً لحقيقة تاريخية ثبتت أيام النبي ﷺ بأدلتها، وحيث جاء الحديث مخالفاً لها مخالفة تصل إلى حد التناقض، وبحيث يصعب الجمع بينهما . ففي هذه الحال يُعد الحديث المخالف للحقيقة التاريخية موضوعاً، وآية وضعه هو هذه المخالفة ذاتها.

خامساً: أن يأتي الحديث يحكي حادثة لها من دواعي الاهتمام ما يجعل الكافة يتناقضونها، ويصرح أن النبي ﷺ قد قاله في زمان ومكان وحال تدفع المسلمين من الطبقة الأولى إلى روايته ونقله، ومن هذه الأمثلة تلك الأحاديث التي نصت على خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومنها حديث الدار وحديث غدیر خم، إذ حديث غدیر خم مثلاً يُروي عن النبي ﷺ قد قاله في حضور الصحابة جميعاً أو معظمهم على الأقل.

الحديث ينص وكذا سائر الروايات في خلافة علي تنص بفحواها على أن الدواعي قد توافرت لنقلها على سبيل التواتر،

ومع ذلك فلم يروها إلا آحاد الناس الذين لهم في روايتها غرض مذهبي، وكان ذلك وحده كافيًا في الحكم عليها بالوضع.

سادسًا: أن يكون راوي الحديث له مذهب معين وهو معروف بالتعصب لمذهبه ووضع الأحاديث لتأكيد ما انتمى إليه من الآراء والأفكار ثم جاء حديثه موافقا لهواه، فإن مجيء الحديث على هذا النحو يعد آية من آيات الوضع فيه.

سابعًا: أن يأتي الحديث وهو يفرط في الوعد بالثواب العظيم على عمل صغير، فإن هذا الإفراط في الثواب آية من آيات الوضع في الحديث ولا ينفع صاحبه أن يعتذر بأنه قد فعل ما فعل ليحمل الناس على فعل الطاعات والإكثار منها، لأن الله قد أكمل دينه وأتم على الناس نعمته.

هذه هي آيات وعلامات الوضع في الأحاديث اتصل بعضها بالمتن واتصل البعض الآخر بالسند، وهي دقة عالية في اختبار الرواية، تضاف إلى ما ذكر من قبل في هذا الفصل لتؤكد لك جميعها أن علماء السنة قد وقفوا سدا منيعا أمام من أراد سنة النبي ﷺ بسوء فكشفوه وعروا سوءه، وفضحوا نواياه ومقاصده حتى بدا معين السنة رائقًا وسهمهما غالبًا فائقًا .

ولقد ألف العلماء كُتُبًا كثيرة في الوضع والوضاعين
وتتبعوهم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع حتَّى لم يتركوا ثغرة لمرتاب
ولا ترددا لمتشكك ابتغاء وجه الله ﷻ وطلبًا لرضاه .

ما يترتب على جهود المحدثين :

ينظر الناظر في جهود المحدثين فلا يجد ثغرة يمكن أن ينفذ
منها إلى الطعن على مناهجهم.

وينظر الناظر في جهود المحدثين فلا يجد عنصرا من عناصر
المنهج قد غاب فيتخذ من غيابه تكأة بانتقاص عظيم منهم في
عظمتهم أو تلم شريف منهم في شرفه.

ينظر الناظر في جهود المحدثين فلا يجد إلَّا مجالا واسعا من
التقدير والتكريم يضع هؤلاء المسلمين فيه.

وقد ترتب على هذه الجهود التي بذلوها أمور كل واحد
منها عظيم في بابه شريف في وظيفته فعال في مكانته من المنهج
العلمي ومن هذه الأمور.

١- تسجيل السنة والاعتناء بها :

حرص المسلمون من أيام النبي ﷺ على تسجيل سنة رسول الله ﷺ بعناية مطلقة، وتابعوها بدقة فائقة .

وسبق أن ذكرنا أن بعض الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتناوبون على مجلس النبي ﷺ في السماع منه ليوازنوا بين السماع وتحصيل المعاش فلا يفوتهم شيء من تحصيل أرزاقهم، ولا يفوتهم شيء مما ينسب إلى نبيهم من الأقوال والأفعال والتقريرات.

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: كنتُ أنا وجماري من الأنصار في بني أمية بن زيد — وهي من عوالي المدينة — وكنا نتناوب التزول على رسول الله ﷺ يتزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخير ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك، فترل صاحبي الأنصاري يوم نوبته فضرب بأبي ضرباً شديداً فقال: أثم هو؟ ففزعت، فخرجت إليه فقال: قد حدث أمر عظيم .. قال فدخلت على حفصة فإذا هي تبكي، فقلت: طلقكن

رسول الله؟ قالت: لا أدري. ثم دخلت على النبي ﷺ فقلت وأنا قائم: أطلقت نساءك؟ قال: لا. فقلت: الله أكبر^(١).

اعتني المسلمون إذن بالسنة في عصر النبي ﷺ اعتناءً عظيماً وكان اعتناؤهم على طريقتهم، وطريقتهم هي طريقة العرب قاطبة التي تدور على اعتقاد أن الإنسان إذا أراد أن يعتني بشيء من العلوم له فيه منفعة فإنه يجب عليه أن يحفظه في ذاكرته ليدخل في مكونات شخصيته، ثم إن العرب إذا أرادوا الاعتناء بالعلوم والمعارف لم يجدوا أوسع عندهم من الحفظ فيحفظون معارفهم وأنسابهم وأشعارهم.

أعتني المسلمون إذن أيام النبي ﷺ بسنة النبي فحفظوها، والحفظ عندهم كان هو الوسيلة الأولى المتاحة لتسجيل العلوم والمعارف، وهي الوسيلة التي كانوا يتفاخرون بها فيما بينهم.

وإني لأرى أن منكري السنة قد تعسفوا قاصدين إلى التعسف حين قالوا إن السنة لم تحفظ في عهد النبي ﷺ ولا

(١) البخاري كتاب العلم باب التناوب في العلم حديث رقم ٨٩ وللحديث أطراف في صحيح البخاري راجع أرقام ٢٤٦٨ — ٤٩١٣ — ٤٩١٤ — ٤٩١٥ — ٥١٩١ — ٥٢١٨ — ٥٨٤٣ — ٧٢٥٦ — ٧٢٦٣.

العهود التالية بِأَنَّهَا لم تدون كتابة حين سمعت أو رؤيت من النبي
 ﷺ.

وإني لأرى كذلك أن المسلمين حاولوا أن يدافعوا عن
 قضية طرحها أصحابها طرحاً خاطئاً قاصدين إلى هذا الطرح
 الخاطئ حتى يوقعوا المسلمين في حرج علميٍّ إن هم أرادوا أن
 يجيئوا عن القضية المطروحة خطأً قبل أن يعدلوا في طريقة
 طرحها.

والقضية تطرح خطأً حين يُقال إنَّ السنَّة لائقة فيها لأنَّها لم
 تحفظ بالكتابة والتسجيل الخطي.

والقضية يعدل طرحها فتكون صواباً إذا قيل إنَّ السنَّة قد
 حفظت واعتني المسلمون بها بأفضل طريقة متاحة للحفظ آنذاك.

ومع ذلك فإنَّه قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ النبي
 ﷺ قد أذن في كتابة السنَّة عنه في أخريات عصر المبعث.

وظل المسلمون بعد النبي ﷺ وفي عصر الراشدين أنفسهم
 يكتبون السنة في حذرٍ، مع قناعتهم بأن الكتابة وسيلة ثانية من
 وسائل حفظ العلوم، وإن كانوا يرونها وسيلة معيبة، إذ هم لا

يريدون أن يحتفظ الواحد منهم بالسنة في كتاب يضعه في قمطر يرجع إليه كلما شاء، فإذا بعد عنه لا يدري شيئاً عما في داخله، ولكنهم يحرصون غاية الحرص أن يكون الذي ينقل شيئاً عن رسول الله ﷺ ينقله بعد أن استقرَّ في ذهنه محفوظاً وتحول على يديه عملاً وسلوكاً ملموساً.

في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى أن يتحول بالسنة من عمل فردي إلى عمل عام ترعاه الدولة، ويشرف عليه أمير المؤمنين، ويوجه إليه العلماء بأمر نافذ وقرار مطاع.

ولقد استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه أهل الحل والعقد، وأصحاب البصيرة والرأى فلم يعترض عليه واحد منهم، وإنما وافقوه إيماناً منهم بأن حفظ السنة من الدين، يستفرغ فيه الوسع ويبدل فيه أقصى الطاقة، ومن الطاقات المباحة والمتاحة الحفظ بالكتابة.

وظل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن أشار عليه الناس ووافقوه على ما يريد، ظل يستخير ربه شهراً كاملاً، ثم رأى بعد ذلك ألا يفعل، وكان الصواب ما رأى عمر، فالعصر عصر صحابة للنبي، لا عصر تابعين، وهم أشبه ما يكون بحواري عيسى

ﷺ، ولنا في الديانات الأولى تجربة حين سجل أصحاب النبي عيسى ﷺ ما سمعوه وما رأوه نسبت الأناجيل إليهم لا إلى عيسى ولا إلى الله. واختلط الأمر وحر الباحثون وخشى عمر لو أتاح للسنة أن تُكتب وهي ستكتب بيد الصحابة، خشى عمر أن ينسب كل كتاب من السنة لصاحبه من الصحابة ويفتن الناس بها ويشغلون بقراءتها، ويصلح لكل جماعة من المسلمين كتاب كتبه صحابي من صحابة رسول الله ﷺ على أنه جزء من السنة سمعه منه أو رآه، وينتشر هذا في الأقاليم خاصة والفتوحات قد اتسعت وكثر الذين دخلوا في الإسلام جديداً، وهم يحملون في رؤوسهم ثقافات لا تعصمهم من الاعتقاد في الرجال.

خاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لو أذن بكتابة السنة، والعصر عصر الصحابة لتعددت كتب السنة بتعدد قائلها وتنوعت بتنوع أسماء كاتبها، فتكون أناجيل في الأمة، ويهمل الكتاب الأصلي الذي هو درة التاج وقلادة العقد.

ما هذه البصيرة النافذة إن لم تكن لعمر بعد النبي ﷺ!؟

وما هذا القول الفصل إن لم يكن للفاروق بعد

الرسول ﷺ!؟

وما هذا الحرص الشديد إن لم يكن لهذا الغيور على دينه؟!

ويا ليت قومي يعلمون!

ذكر ابن عبد البر بسنده إلى عروة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن، فاستغنى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أريد أن أكتب السنن وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً^(١).

يسجل هذا القول عن عمر أنه ما كان يريد أن يصدر أمراً عاماً بكتابة السنّة لا يكون للناس فيه خيار، وهو في نفس الوقت لم يكن له أن يصدر أمراً عاماً يحظر الكتابة في غير القرآن، وإنما ترك الناس على ما هم عليه من سجيّتهم وطبيعتهم لا يقدم على كتابة السنّة إلا من يعجز عن حفظها من السماع لأول مرة، ومن يقدر على الحفاظ بالتكرار كتبها ليعود إلى الكتاب فإذا ما حفظ ما في الكتاب محاه، ومن لم يمنح ذاكرة حافظة يبقى الكتاب عنده يرجع إليه كلما شاء، وكلهم على غاية الحرص وقمة التمسك

(١) جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ٧٧.

بهذه السنّة تتحول على أيديهم إلى سلوك وعمل، وهذه أسمى آيات الحفظ لعلم يخاف النَّاسُ عليه الضياع.

ومضى عهد الراشدين أو كاد، والنَّاسُ على ما هم عليه يعيرون الذين لا يحفظون إذا كانت لهم ذاكرة واعية ويمتدحون من يحفظون حيث يدخلون السنّة وحفظها عنصراً من عناصر تكوين الشخصية.

ذكر ابن عبد البر قصصاً طريفة توضح وجهة نظر هؤلاء حين ينظرون إلى من يحفظ العلم نظرة الإكبار والإجلال، ويعيرون من عداه ما دام قادراً، قال: عن مغيرة عن إبراهيم قال: كنت أكتب عند عبيدة فقال: لا تخلدن عني كتاباً.

عن جرير عن أبي زيد المرادي قال: لَمَّا حضر عبيدة الموت دعا بكتبه فَمَحَاهَا.

عن النعمان بن قيس عن عبيدة أَنَّهُ دَعَا بكتبه عند الموت فَمَحَاهَا، فقليل له في ذلك، فقال: أخشى أن يليها قوم يضعونها غير موضعها.

وأنت ترى من هذه النقول أولاً أنَّ القوم كانوا يكتبون ولكنهم ما كانوا يعتمدون كل الاعتماد على الكتاب، ولا كانوا يحبون أن تلامذتهم ينظرون إلى الكتابة على أنَّها الوسيلة الوحيدة، ولا حتى الوسيلة الأولى، وثانياً أنَّهم حينما وقعَ في صدورهم ما وقع في صدر عمر رضي الله عنه مِنْ أَنَّ بعض النَّاسِ ربما يضع كتبهم في غير موضعها دعوا بها فمحوها، وهم قادرون على أن يحدثوا من محفوظهم أو دعوا بها فمحوها وهم على أول عتبات الآخرة.

وينقل ابن عبد البر أقوالاً أخرى تؤكد الأمر ثانية غير ما أكدته النقول السابقة، قال: عن صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم قال: سمعت الأوزاعي يقول: كان هذا العلم شيئاً شريفاً إذا كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه فلما صار في الكتب ذهب نوره وصار إلى غير أهله.

عن عمرو بن قيس عن إبراهيم قال: لا تكتبوا فتتكلوا ...

عن الفضل بن عمرو قال: قلتُ لإبراهيم: إنِّي أتيتك وقد جمعت المسائل فإذا رأيتك كأنما تحتلس مني وأنت تكره الكتابة، قال: لا عليك فإنه قل ما طلب إنسان علماً إلا ما آتاه الله منه ما يكفيه، وقل ما كتب رجل كتاباً إلا اتكل عليه. اهـ

ومن هذه الأقوال الأخيرة يتضح لنا السبب الثاني وهو مخافة أن يتكل الناس على الكتاب ويتركوا الحفظ فتبدو شخصيتهم العلمية مهزوزة في أعين المسلمين.

فإذا ما أضفت هذا إلى ما ذكرناه قبل من خوف العالم أن يتخذ كتابه إنجيلاً في الأمة، علمت مبلغ حرص الرجال على دينهم وشخصيتهم العلمية.

وفي نقول ابن عبد البر ما يجمع السببين جميعاً قال: قال أبو عمر: من كره كتابة العلم إنما كرهه لوجهين، أحدهما ألا يتخذ مع القرآن كتاباً يضاهي به، ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب، فلا يحفظ؛ فيقل الحفظ^(١).

ويتبين مما سبق جميعه أن المسلمين قد حرصوا الحرص كله منذ أيام النبي ﷺ على حفظ السنة والاعتناء بها بطريقة مثلى، يحفظون الآثار إلى حد أن تتشربها وجداناتهم، ثم ينقادون إليها انقياد المتدين حتى تبدو ظاهرة على سلوكهم، ثم يتحملها بعد من يريد أن يتحملها بنفس المشاعر وذات الصفات.

(١) جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ٨١ وما بعدها .

امتنع القوم عن الكتابة إذن لما منحوه من الثقة في ملكاتهم الحافظة وهي بذلك جديرة، لا يماري فيها إلا صاحب هوى، ولا ينتقص منها إلا فاقدتها مخافة أن يعيبه الناس بسوء الحافظة عنده.

غير أن الأمر الذي يحتاج إلى تسجيل هو أن القوم ما كانوا يتأثمون تأثماً شرعياً حين يرون من يكتب أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، وكانوا يرون أن النبي ﷺ قد أذن فيه، والآثار الواردة عنه كثيرة كلها يبيح كتابة السنة، ويأذن في استعمال الخط لتسجيل الصادر عن النبي ﷺ.

وكتب الكاتبون أيام النبي ﷺ، وكتب الكاتبون بعده في أيام الراشدين، والجميع ينظرون ولا يعترضون.

ثم كثر الوضع والحشو وكان على الحفاظ أن يتابعوا هذا وذاك، أن يتابعوا الصحيح فيحفظوه، وأن يتابعوا الضعيف والمكذوب فيلفتوا النظر إليه.

وكثر المنقول والمكذوب حتى ثقل على الذاكرة فقرر جهاذة العلماء في الوقت المناسب جمع السنة في كتاب، إذ لكل عصرٍ ما يُناسبه فبينما كان العصر الأول يناسبه حفظ السنة في

الذاكرة أصبح العلماء يحتاجون في عصور متأخرة إلى حفظ السنّة في كتاب.

وتجمع الروايات على أنّ أول مَنْ فَكَّرَ في جمع السنّة في كتاب هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز حفيد عمر بن الخطاب، وهو بهذا التفكير يكون قد أعاد إلى الأذهان ما فكر فيه من قبل، لكن الزمان غير الزمان، فليس هنا خوف كما كان في عهد عمر بن الخطاب من مخاوف، ولذا لم يتردد عمر بن عبد العزيز تردد جده وأرسل أمراً بعزيمة قويّة إلى عامله على المدينة أبي بكر بن حزم أنّ أنظر حديث رسول الله ﷺ فأجمعه، وأرسل به إليّ، ثمّ طلبه أنّ يرسل إليه بأحاديث مكتوبة كانت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر وأخرى كانت عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصاريّة.

والذي لا نشك فيه هو أنّ أبا بكر بن حزم قد فعل ما أمره به أمير المؤمنين الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لم يكن قد أرسل إلى عامله في المدينة وحده، ولكنه قد أرسل إلى غيره كما أرسل إليه.

ويأتي ابن شهاب الزهري (١٢٤هـ) علماً بارزاً في مجال تدوين السنّة حيث جمع الكثير منها في كتب، وكان يخرج بالجزء من كتبه فيدفع به إلى تلاميذه ويأذن لهم في روايته عنه.

غير أنّه ممّا لا شك فيه أنّ طريقة الزهري في الكتابة وتسجيل السنّة لم تكن على نظامٍ منهجيٍّ منضبطٍ، وإنّما كان يجمع في المكان الواحد بين أحاديث في مسائل مختلفة.

بل إنّهُ كان يجمع أقوال الصحابة وتفسيرات العلماء ضمن ما كان يجمعه، من غير أن يكون بين المجموع وحدة في الموضوع، وإن كانت كتاباته يمتاز بعضها عن بعض في نسبة كل قول لقائله طبقاً لمنهج الرواية الصارم الذي أخذ العلماء أنفسهم به وعلى رأسهم ابن شهاب الزهري.

وبعد الزهري وجيله شاع التدوين بعد ذلك في البلدان والأمصار.

فكان أول من جمعه بمكة ابن جريج (١٥٠هـ) وابن إسحاق (١٥١هـ) ،

وبالمدينة سعيد بن أبي عروبة (١٥٦هـ) والربيع بن صبيح
 (١٦٠هـ) والإمام مالك (١٧٩هـ)،
 وبالْبصرة حماد بن سلمة (١٦٧هـ)،
 وبالكوفة سفيان الثوري (١٦١هـ)،
 وبالشام أبو عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)،
 وبواسط هشيم (١٧٣هـ)،
 وبخراسان عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)،
 وباليمن معمر (١٥٤هـ)،
 وبالري جرير بن عبد الحميد (١٨٨هـ)،
 وكذلك فعل سفيان ابن عيينة (١٩٨هـ) والليث بن
 سعد (١٧٥هـ) وشعبة بن الحجاج (١٦٠هـ)^(١).

وهؤلاء جميعا مثلهم مثل الزهري في منهجه يجمعون
 الأحاديث أينما اتفق لا يحرصون على تبويبها ولا تنظيمها بقدر
 ما يحافظون على حسن روايتها ودقة نقلها، وهذا أمر طبيعي،

(١) السنة ومكانتها في التشريع ص ١٠٥.

فتدوين الحديث اتجاه جديد في القرن الثاني الهجري، إذا قصدنا بالتدوين أن يكون ظاهرة في المجتمع، وشأن الجديد أن يكون كذلك، ثم يرقى شيئاً فشيئاً إلى أن يشتد عوده، وينتصب قوامه.

يقول الحافظ بن حجر: (إِنَّ مَا ذَكَرَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمْعِ فِي الْأَبْوَابِ، وَأَمَّا جَمْعُ الْحَدِيثِ مِثْلَهُ فِي بَابٍ وَاحِدٍ فَقَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ الشَّعْبِيُّ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هَذَا بَابٌ مِنَ الطَّلَاقِ جَسِيمٌ) (٢).

انقضى القرن الثاني الهجري بتمامه تقريباً واستقبل المسلمون القرن الثالث الهجري، فكان هذا القرن أزهى العصور وأجلاها في تدوين السنّة.

وبدأ المؤلفون تأليفهم على طريقة المسانيد، وهي طريقة تقوم على جمع الأحاديث التي يرويها صحابي بعينه في مكان واحد، بصرف النظر عن اختلافها في الموضوع.

وكانت هذه الطريقة أكثر تنظيماً ممّا سبق، غير أنّ مصطنعيها كانوا لا يميزون بين صحيح الحديث وضعيفه، وإن

(٢) توجيه النظر ص ٨.

كانوا قد حرصوا كل الحرص على أن لا يدخل مع حديث النبي ﷺ شيئاً من أقوال الصحابة رضي الله عنهم .

وكان من أوائل من كتبوا في القرن الثالث الهجري: عبد الله بن موسى العبسي الكوفي، ومسدد البصري، وأسد بن موسى، ونعيم بن حماد الخزاعي، ثم اقتضى أثرهم الحفاظ فصنف الإمام أحمد مسنده المشهور. وكذلك فعل إسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيره.

وطريقة هؤلاء جميعاً فيها من التنظيم ما يجعلها تمتاز عما سبقها من الطرق، فهي لا تدخل على حديث رسول الله ﷺ قولاً لصحابي ولا فتوى لتابعي، لكنها ما كانت تميز بين ضعيف الحديث وصحيحه، وفي هذا من العنت على طالب الحديث ما فيه، إلا أن يكون طالب الحديث من أهله وذويه، فإن كان من أهل غير الفن بقى الحديث مستغلقاً عليه ومجهولاً عنده.

وهذا الأمر من العنت على طالب الحديث قد دفع الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) إلى تصنيف كتابه الجامع الصحيح وهو قد التزم فيه أمرين:

أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَهُوَ أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ كِتَابَهُ إِلَّا الصَّحِيحَ مِنْ
أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ قَدْ رَتَبَ كِتَابَهُ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ، لِيَسْهَلَ عَلَى
طَالِبِ الْحَدِيثِ تَنَاوُلَ هَذَا الْكِتَابِ، حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ
الْفَنِّ.

وَقَدْ سَارَ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ تَلْمِيزَهُ مُسْلِمَ بْنِ
الْحِجَّاجِ الْقَشِيرِيِّ (٢٦١هـ).

ثُمَّ تَوَالَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْكُتُبُ وَالتَّصَانِيفُ تَنْهَجُ هَذَا الْمَنْهَجَ أَوْ
قَرِيبًا مِنْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ: سَنَّ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٥هـ) وَالنَّسَائِيُّ
(٣٠٣هـ) وَجَامِعُ التِّرْمِذِيِّ (٢٧٩هـ) وَسَنَّ ابْنُ مَاجَهَ
(٢٧٣هـ).

وَمَهْمَا كَانَتْ لِعُلَمَاءِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ مِنْ مِيزَةٍ، فَإِنَّ السَّابِقِينَ
عَلَيْهِمْ كَانَتْ لَهُمْ مِيزَةُ السَّبْقِ، وَدَقَّةُ النُّقْلِ حَتَّى وَصَلَ الْحَدِيثَ إِلَى
هَؤُلَاءِ.

ولذا فإنَّ علماء القرن الثالث قد اعتمدوا على أحاديث السابقين وروايات الأولين، فأضفوا عليها من حسن التأليف ما جعلها سهلة التناول.

وانتهى القرن الثالث وقد استقرَّت السنَّة، وانتهى العلماء منها جمعًا وتصنيفًا وروايةً ودراسةً .

ثمَّ جاء القرن الرابع الهجري ، فاستدركَ علماءؤه على العلماء السابقين في مصنفات جديدة ومؤلفاتٍ، وكثرت رواية الحديث الواحد حتَّى تعددت طرقه.

وَمِنْ أَهَمِّ عُلَمَاءِ هَذَا الْعَصْرِ: الْإِمَامُ سَلِيمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِي (٣٦٠هـ) أَلْفُ مَعَاجِمِهِ الثَّلَاثَةُ: (الْكَبِير)؛ وَذَكَرَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ بِجَمْعِ مَا رَوَاهُ كُلُّ صَحَابِيٍّ عَلَى حِدَةٍ. وَرَتَّبَ فِيهِ الصَّحَابَةَ عَلَى الْحُرُوفِ وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ وَخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ.

(والأوسط)، (والأصغر) ؛ ذكر فيهما الأحاديث بجمع ما رواه كل شيخ من شيوخه على حدة، ورتب فيها شيوخه على الحروف أيضا.

ومنهم الدارقطني (٣٨٥هـ) ألف سنته المشهورة. وابن حبان البستي (٣٥٤هـ) وابن خزيمة (٣١١هـ) والطحاوي (٣٢١هـ) ^(١).

وأنت ترى أنَّ السنَّة قد انتهى العلماء من تدوينها مع نهاية القرن الثالث الهجري، وما أضيف بعد ذلك ليس بالأمر الجوهري فيها، وأهمه الاستدراكات على السابقين، كمستدرك الحاكم على الشيخين، حيث رأى مؤلفه أنَّ هناك أموراً فاتت على الشيخين وهي على شرطهما أو على شرط أحدهما، وقد سلم له بعض ما ذكره، ورفض بعض العلماء له البعض الآخر على نحو ما تتبعه الذهبيُّ، وسجلت تتبعاته له في هامش كتابه.

وتبقى السنَّة محفوظة بحفظ الله لها باعتبارها وحيًّا، وهي محفوظة بحفظ العلماء لها باعتبارهم المؤمنين بها، المكلفين من الشارع بنقلها.

^(١) راجع السنة ومكانتها في التشريع ص ١٠٦، ١٠٧.

٢. علم مصطلح الحديث :

دونت السنّة على هذا النحو العالي من التدوين، وحفظت السنّة على هذا النحو الراقى من الحفظ، وكان تدوين السنّة أثراً من الآثار الهامة التي ترتبت على صرف جهود علماء الحديث إلى خدمة السنّة.

أمّا الأثر الثاني من هذه الآثار — وهو لا يقل شرفاً عن الأثر الأول — هو ما ابتكره العلماء في مجال علوم الحديث حتّى أصبحت قواعد عامة يمكن الانتفاع بها من غير مخافة الزلل أو الوقوع في الخطأ.

وعلوم الحديث يجمعها علم الحديث دراية ، وعلم الحديث رواية .

وعلى أساس من هذين الاتجاهين قسّم الناس الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف كما أفرد العلماء بالتأليف كتباً ومصنفات للحديث الموضوع.

وإذا كنا سوف نستبعد الحديث الموضوع من أقسام الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ، فَإِنَّ القسمة ستبقى على نحو ما ذكرناه ثلاثية.

وهذا هو الاتجاه العام عند أهل السنة كما اتضح لنا من قبل.

وَإِنْ كَانَ أهل الشيعة قد رأوا أَنْ يقسموا الحديثَ إلى صحيحٍ وموثقٍ وحسنٍ وضعيفٍ، فهذا اتجاهٌ يخصهم، وتعبيرهم عنه يمتاز بميزته المذهبية.

علماءُ المسلمين جميعاً قد ترتب على جهودهم في مجال حفظ سنّة نبيهم ﷺ فيما ترتب نشأة وظهور علوم الحديث، وهي علوم كما فهمناها تشيع في النفس الثقة بالأخبار والاطمئنان إلى الرواية بطريقةٍ لم يسبق لها مثال بين علماء الأرض، وليست هذه دعوى ندعيها دافعنا إليها العصبية والهوى، وإنما قد وجدنا مَنْ أنصف من غير المسلمين وهو أحد العلماء المتخصصين في التاريخ فأشار إلى دقة منهج المحدثين.

يقول أسد رستم أستاذ التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت سابقاً متحدثاً عن منهج المحدثين الذي حاول أن يطبقه

على منهج التاريخ: "وَمِمَّا يَذْكَرُ مَعَ فَرِيدِ الْإِعْجَابِ وَالتَّقْدِيرِ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ مِنْذُ مِائَاتِ السِّنِينَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ مَا جَاءَ فِي مَصْنَفَاتِهِمْ نَوْرُهُ بِحُرُوفِهِ وَحِذَائِفِرِهِ تَنْوِيهَا بِتَدْقِيقِهِمُ الْعِلْمِي، وَاعْتِرَافًا بِفَضْلِهِمْ عَلَى التَّارِيخِ..".

ثُمَّ نَقَلَ نِصُوصًا مِنْ مَأْثُورَاتِ الْمُسْلِمِينَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ تَوْكَّدَ مَا ذَكَرَهُ ^(١).

أَمَّا عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ اسْتَفَادُوا بِمَنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ فِي مَجَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَعُلَمَاءُ التَّارِيخِ قَدْ اسْتَفَادُوا مِنْ هَذَا الْمَنْهَجِ فِي رِوَايَتِهِمْ لِلتَّارِيخِ، وَعُلَمَاءُ الْأَدَبِ شِعْرًا وَنَثْرًا قَدْ اسْتَفَادُوا مِنْ هَذَا الْعِلْمِ فِي مَجَالَاتٍ بِحُوثِهِمْ، وَقَدْ اسْتَفَادَ مِنْ هَذَا الْمَنْهَجِ الْعُلَمَاءُ فِي مَجَالَاتٍ أُخْرَى لثِقَتِهِمْ فِيهِ وَطَمَأْنِينَتِهِمْ إِلَى مَا يَنْتُجُ مِنْ نَتَائِجِ أَوْ يَثْمُرُ مِنْ عِلْمٍ.

وَلَقَدْ كَانَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ يُحْفَظُونَ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ فِي صُدُورِهِمْ وَيَحْتَكُمُونَ إِلَيْهَا كَلِمًا أَحْوَجَتْهُمْ الدِّرَاسَةُ لِلِاحْتِكَامِ إِلَيْهَا، وَمَا كَانَ الْوَاحِدُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَحْتَاجُ إِلَى تَدْوِينِ

(١) كتاب مصطلح التاريخ ص ٦٧ — ٨٣ ، وانظر مصطفى السباعي ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٠٧ .

هذه القواعد، كما أنَّه مِنْ بابٍ أولي لم يكن يحتاج إلى مطالعتها في كتاب، وإِنَّمَا كان معيار كل واحد منهم في صدره، كما كانت الروايات منتقشة في قلبه حيث يعي كل ذلك ويحفظه حفظًا تامًا ويعيه وعيًا كاملاً.

ثُمَّ تطورت الأزمنة واحتاج العلماء إلى الكتابة في هذا الفن، فكان أول مَنْ كتب فيه: عليُّ بن المديني شيخ البخاري، ثُمَّ كتب البخاري ومسلم والترمذي نتفًا من هذا العلم متفرقات في شكل رسائل لم يضم بعضها إلى بعض، ثُمَّ جاء القاضي أبو محمد الرامهرمزي (٣٦٠هـ) فكان أول من كتب في هذا الفن كتابة منظمة، حيث صدر كتابه: "المحدث الفاصل بين الراوي والسامع".

وكان العلماء يلاحظون على هذا الكتاب أنَّه لم يستوعب مسائل هذا الفن، ثُمَّ جاء الحاكم ليتطور العلم على يديه شيئًا مِنَ التطور فكتب كتابه: "معرفة علوم الحديث".

ولقد جاء من بعده أبو نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ) فكتب مستخرجًا على كتاب الحاكم.

ثمَّ جاءَ البغدادي الخطيب أبو بكر البغدادي (٤٦٣هـ—) فأصدر كتابين أحدهما في الرواية وأسماه: "الكفاية في علم الرواية"، وثانيهما في آداب الرواية وأسماه: "الجامع لآداب الشيخ والسامع".

ثمَّ أَلَفَ القاضي عياض كتاب الإلماع في علوم الحديث، يعتمد فيه على بحوث الخطيب البغدادي.

ثمَّ شهدت علوم الحديث تحولاً عظيماً على يد ابن الصلاح الذي أَمَلَى على تلاميذه بحوثاً في علوم الحديث اشتهرت بين المحدثين باسم "مقدمة ابن الصلاح"، وهذه المقدمة كتبت عليها شروح ومختصرات وألفت فيها منظومات من نحو ألفية العراقي وشرحها للسخاوي، والتقريب للنووي، وشرحه التدريب للسيوطي، ثمَّ انتهت البحوث بالمختصرات من نحو مختصر علوم الحديث للحافظ بن كثير.

وهذه كلها جهود تنم عن عقلية منهجية متفتحة في باهما، استفادت منها السنّة استفادة عظيمة في نقل آحادها وجملتها.

وقد يظن الظانون أنّ السنّة عندما استقرّت في بطون الكتب لم تعد بحاجة إلى مثل هذا المنهج وهذا غير صحيح، ذلك

أنَّ الكتب ظلت فترة من الزمن غير يسيرة يتناقلها الناس بنسخ اليد، والكتابة الفرديَّة وهي طريقة غير مأمونة، إذ يمكن الحذف والإضافة على يد النُّساخ والنقلة، وليس هناك من طريق لسد هذه الثغرة إلَّا أن تنقل الكتب بما احتوت عليه مما استبطنه فيها أصحابها بنفس الطريقة التي كانت تنقل بها الأخبار المنفردة، وهذا ما قد وقع بالفعل، حيث حرص المحدثون على نقل الكتب بينهم بنفس الطريقة المنهجية بما تحويه من الصرامة والدقة .

ولما نُقلت هذه الكتب بهذه الطريقة من العناية، علم جماعة المسلمين وآحادهم أنَّ الكتاب الذي بين أيديهم كصحيح البخاري مثلاً هو نفسه الكتاب الذي كتبه محمد بن إسماعيل البخاري من غير زيادة ولا نقص.

وقلُّ مثله في كل كتاب يقع بين يديك من كتب السنَّة، حيث قد أصبح الطريق الآن مغلقاً أمام كل من يريد أن يتخذ من كتب السنَّة منديلاً أحمر يثير به غرائز المغرضين في حلبة من حلبات الرياضة غير المشروعة.

ويبقى المنهج أثراً من آثار جهود علماء السنَّة التي بذلوها قاصدين بها وجه ربهم .

٣. علم الجرح والتعديل :

وَمِنَ الثَّمَارِ الَّتِي تَرْتَبُ عَلَى جُهُودِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ مَا يَعْرِفُ الْآنَ بَيْنَنَا بِعِلْمِ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

وعلم الجرح والتعديل = هو علمٌ يعني بأحوال الرجال من حيث عدالة كل واحد منهم وضبطه.

وعلماءُ الحديث وهم يبحثون عن أحوال الرجال كانوا لا يتأثمون ولا يترددون في ذكر معائب الواحد من الرجال بقدر ما يحتاج المقام إليه من غير زيادة مقصودة لا حاجة إلى السنّة بها.

وسبق أن أشرنا إلى أنّ هذا المسلك من العلماء لا يُعد من الغيبة المنهي عنها شرعاً أو هو يُعد منها، ولكن لحاجة الشريعة إلى بيانه رُخِّصَ للعلماء فيه.

وأنت ترى الإمام البخاري عندما كتب كتبه في تاريخ الرجال والحكم عليهم من حيث صلاحيتهم للرواية أو لا، وأصدر في ذلك تواريخه الكبير والأوسط والصغير اتهمه من لا يعقل بأن الرجل قد وقع في جريمة الغيبة، وهي جريمة منهي عنها شرعاً، فكتب البخاري يدافع عن نفسه ويجلي وجه الحقيقة قال:

إِنَّمَا رَوَيْنَا ذَلِكَ رَوَايَةً وَلَمْ نَقْلَهُ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "بُئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ".

وهو يشيرُ إلى حديثٍ أخرجه في صحيحه في أماكن عدة منها ما ذكره في كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب بالسند من طريق عيينة إلى عائشة رضي الله عنها قالت: استأذن رجلٌ على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ائذنوا له، بئس أخو العشيرة أو ابن العشيرة، فلَمَّا دخل آلان له الكلام، قلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَلْتَ الَّذِي قَلْتَ، ثُمَّ آلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ، قَالَ: أَيُّ عَائِشَةَ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَ النَّاسَ — أَوْ وَدَعَهُ النَّاسَ — اتَّقَاءً فَحْشِهِ^(١).

رأى البخاري بمقتضى هذا الحديث وبمقتضى مسالك أئمة هذا الفن أَنَّهُ يجوز ذكر الرجل بما فيه لمصلحة تترتب على ذلك، ومصلحة نقل السنَّة وروايتها دونها بكثير مصالح النَّاسِ العامة، فإذا كان المشهور بالفسق والفحش معاً يجوز ذكره بما فيه

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب في هذا الباب الذي ذكر أعلاه ٦٠٥٤، وقد ذكره قبل في باب لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً من الكتاب نفسه حديث رقم ٦٠٣٢، وذكره في باب المداراة مع الناس حديث رقم ٦١٣١ والحديث في كتب السنَّة معروفٌ حيث ذكره مسلم وغيره.

لمصلحة النَّاسِ في معرفته، والوقوف على حقيقة أمره، كان ذكر المشتغل بالسنة بما فيه حفظاً للسنة وصيانةً لها أوّلي وأوقع .

لم يتأثر البخاري ولا من سبقوه من ذكر هؤلاء بصفاتهم، وكان من اللازم عليهم أن يذكروا العادل بعدالته والضابط بضبطه، كما يذكرون مَنْ احترمت عدالته أو زالت عنه صفة الضبط كلها أو بعضها.

ومنذ أوائل هذا العلم والنَّاس يتكلمون في الرجال ويشيرون بدقة إلى مَنْ يؤخذ منه ومن لم يؤخذ منه، وكانوا يتناقلون ذلك شفاهاً إلى أن احتاج الأمر إلى الكتابة في الجرح والتعديل فكتب العلماء فيه كتباً مبسوطة ومختصرة ومتوسطة بين هذين.

ومن يتأمل كتب التاريخ يجد طائفة عظيمة ممن كتبوا في هذا الجانب من جوانب العلوم، وظلت الكتب تتتابع إلى أن جاء القرن التاسع الهجري، وكانت الأمة قد حصلت على ما يشفي الصدر ويذهب بالظماً، وكتب الجرح والتعديل بعضها كان يختص بالثقات فقط يتحدث عنهم ولا يتحدث عن سواهم، وبعضها كان يتحدث عن الجروحين والضعفاء يتكلم فيهم ولا

يعدوهم إلى غيرهم، وبعضها كان يذكر الصنفين معا الثقات
والمجروحين، ثمَّ يقول في كل راو منهم ما يناسبه من القول.

وهذه الثمرة من ثمار جهود المحدثين قد وضعت حدًّا فاصلاً
بين مَنْ تُقبل روايته وَمَنْ يُردُّ عليه قوله.

صحيحٌ أنَّ علماء الجرح والتعديل كانوا يختلفون فيما بينهم
في المعايير، فمنهم مَنْ كان يتساهل في قبول الرجال نوعاً ما مِنْ
التساهل، ومنهم مَنْ كان يتشدد، ومنهم مَنْ جاء وسطاً بين هذا
وذاك، غير أنَّ المرء يستطيع أن يقرأ عن الرجل الواحد في كتب
مختلفة، ومن وجهات نظر متعددة، ثمَّ يحكم عليه حكماً أقرب
إلى الصواب، حيث يكون قد قرأ فيه وجهات نظر متعددة ما بين
متشدد ومتساهل ووسط بين هذين .

والمرءُ يكاد يجزم أنَّ علماء الجرح والتعديل في مجملهم لم
يفتهم رجل واحد مِنْ غير حديثٍ حوله، ومن غير رأيٍ فيه،
وتلك إحدى بركات سنة النبي ﷺ وهي كثيرة، حيث
توافرت روايتها ونقلت بن يدي المسلمين جيلاً بعد جيلٍ، ثمَّ إنَّ
أولئك الذين قد قاموا بروايتها ونقلها قد عرفوا جميعاً أمام

المسلمين، عرف العادل بعدالته، وعرف المجروح بنقيصته، وقدر
مستور الحال بقدره الذي يناسبه من معايير العلم.

وحيث نضم هذه الثمرة إلى سابقيتها تجد أمامك صرحاً
شامخاً في بناء منهج عظيم .

خاتمة الرسالة

مِمَّا سبق ذكره يتبين لك أَنَّ علماء السُّنَّة ما رَووا السُّنَّةَ هكذا جزأفاً بغير ضبطٍ، وَمَا تحملوها قبل روايتها هكذا بغير منهج، وَإِنَّمَا كانوا منضبطين بالمنهج في التحمل والأداء جميعاً، وما كان دافعهم إلى ذلك هو مجرد محبة العلم، وأن يسجلهم التاريخ أئمة له، وهذا مع أَنَّهُ في تقدير الرجال عظيم، إلا أن علماء السُّنَّة كانوا ينظرون إلى ذلك المعيار على أَنَّهُ باب خطر قد يؤدي إلى الغرور الذي نتيجته بوار العمل والإقامة في جهنم، ولذا فَإِنَّ دافعهم الأول والأخير هو أَنَّهُم قد تحملوا هذا العلم وأدوه طاعة لله ولرسوله، فإذا انفتح عليهم باب من الغرور أمسكوا عن الحديث وامتنعوا عن القول، فهذا سفيان بن عيينة كان يحدث في المسجد فرأى المسجد قد امتلأ عليه وازدحم فحدثه نفسه حديث خلسة فانتفض لذلك انتفاضة عظيمة وقام وهو يردد : " أخذنا ورب الكعبة " .

رجالٌ آمنوا بالله فعرفوا كيف يتعاملون معه، لو قلت لهم إِنَّ العلم للمجتمع كما يقول القائلون اليوم أبصرت في وجوههم علائم الاستنكار وإن كان المجتمع سيستفيد، وإن قلت لهم العلم

لبناء الشخصية أبصرت وجوههم وقد انقلبت وأفصحت عن
غضب في القلب وشعور سيئ في النفس وإن كان العلم سيتدخل
في بناء الشخصية تدخلاً يفرق بين العالم والجاهل وبين من يحمل
راية العلم إماماً، ومن يتبعه على الطريق سائراً مهتدياً، وإن قلت
له العلم لله أشرف وجهه ولمعت عيناه لحظة، بعدها يطأطئ
ورأسه إلى الأرض وهو يتمتم "وفوق كل ذي علم عليم".

ولقد كان شعار القوم يرفعونه دائماً في وجه النَّاسِ: "إِنَّ
هذا العلم دينٌ؛ فانظروا عَمَّنْ تأخذون دينكم".

يا لها من دقة يدفع إليها إيمان. ويا له من منهج يغلفه
اليقين. إنها دقة في التحمل. إنها لدقة في الأداء.

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل،

والحمد لله رب العالمين!

كتبه :

أبو صهيب عمر محمد عمر عبد الرحمن

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين